النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ

• العدد: 377

من 29 شتنبر إلى5 أكتوبر 2020

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

سؤال الديمقراطية والتحولات المجتمعية

كلمة العدد

من أجل اسقاط القانون التكبيلي للاضراب وقانون النقابات...

تحاول الدولة الاسراع بتمرير القانون التكبيلي للإضراب حيث قررت عرضه على لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان لتتراجع، مؤقتا، أمام ضغط النقابات.

فالباطرونا تستغل جائحة كوفيد19- للقيام بحملة غير مسبوقة من التسريحات في صفوف الطبقة العاملة والشغيلة.

والدولة التي تمثل، أساسا، مصالح الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من ملاكي الأراضي الكبار والرأسمالية التبعية، متمادية في توفير المزيد من الشروط الملائمة للباطرونا للقيام بهذه المجزرة في حق الطبقة العاملة والشغيلة من خلال:

-القبول بالتسريحات بتبرير أن النشاط الاقتصادي قد تقلص بسبب الجائحة، بينما توفير الاجراءات الوقائية اللازمة، الذي ترفضه الباطرونا، يمكن من استمرار العمل في القطاعات الأساسية على الأقل والتوقف المؤقت عن العمل في القطاعات الغير أساسية وليس التخلص النهائي من جزء كبير من العمال والعاملات. إن الباطرونا تستهدف، من وراء ذلك، استخلاف جزء من العمال والعاملات المسرحين(ات) بعمال وعاملات جدد وبشروط استغلال أكثر قسوة من السابق. ولذلك نراها تضغط، بكل قواها، من أجل مدونة للشغل أكثر اجحافا للطبقة العاملة والشغيلة.

-توفير الشروط القانونية والمسطرية(تعديل قانون الشغل والتأخر الغير مبرر للمحاكم في إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية في مجال الشغل التي في صالح العمال والعاملات) وميزان القوة(اضعاف النقابات) لكي تكون هذه التسريحات بأقل كلفة للباطرونا.

إن الدولة تعلم علم اليقين أن الزلزال الذي ستحدثه هذه التسريحات العارمة لن تمر بسلام، بل ستواجه بمقاومة قوية من طرف الطبقة العاملة والشغيلة وأن الاضرابات والاحتجاجات ستتصاعد. لذلك ليس من قبيل الصدفة أن تسعى إلى استباق الأحداث وتمرير قانون الاضراب الذي يكبل هذا الحق الدستوري، بل يصفيه عمليا وبالتالي يحاول تجريد الطبقة العاملة والشغيلة من سلاحها الأمضى في صراعها الاقتصادي ضد مستغليها.

وليس أيضا من قبيل الصدفة أن تحاول الدولة تمرير قانون النقابات في نفس هذه الفترة. إن ما يهم الدولة والباطرونا هو إضعاف عدوها الطبقي، أي الطبقة العاملة، من خلال وضع شروط تعجيزية أمام امكانية استعمالها الاضراب للدفاع عن نفسها وتحسين أوضاعها ومن خلال المزيد من اضعاف اداة نضالها الاقتصادي(النقابة) التي يستهدفها قانون النقابات.

تعرف الدولة والباطرونا عمق أزمتة الحركة النقابية وضعف قدرتها التأطيرية ولا يشكل العمل النقابي، الآن، خطرا محدقا بهما وليستا، بالتالي، في حاجة ماسة، الآن، لتنقينه. إن المخزن يستعمل قانون النقابات، الآن، من أجل ابتزازها وكعملة للمقايضة. وما تخشاه الدولة هو تصاعد الاحتجاجات والإضرابات المؤطرة من طرف النقابات والغير مؤطرة من طرفها. وهذه الأخيرة مرشحة للتكاثر بسبب ضعف التنقيب، بل نفور الأغلبية الساحقة من العمال والعاملات من العمل النقابي. لذلك تريد توفير الإطار القانوني لقمع هذه الإضرابات. الشيء الذي يطرح مهاما وتحديات جسيمة أمام مناضلي ومناضلات الطبقة العاملة والشغيلة.

إن أولى الاولويات، الآن بالنسبة للمخزن والباطرونا، هو التصدي للإضرابات التي ستتصاعد وتتكاثر مع تفاقم الانعكاسات الاجتماعية للازمة الاقتصادية ولجائحة كوفيد19- ورفع الدولة اليد عن مساعدة المتضررين منها. لذلك، سيركزان على فرض القانون الجديد للإضراب وقد يؤجلان، إلى حين، قانون النقابات كتنازل مؤقت. لذلك، لا يجب الاستكانة للتراجع المؤقت للدولة عن طرح قانون الإضراب في البرلمان، بل يجب المساهمة، منذ الآن وبدون تأخر وبكل قوة ودون كلل أو ملل، في تجميع كل المتضررين المحتملين من هذا القانون وليس المنضوين في النقابات فقط ولكن أيضا التنسيقيات وإطارات المعطلين وغيرها. كما يجب أيضا توفير أكبر وأنجع دعم لهذه الجبهة من طرف القوى الديمقراطية والحية.

يجب إعطاء الأولوية لمواجهة وإسقاط القانون التكبيلي الرجعي للإضراب ومواجهة ورفض أي محاولة من طرف الدولة مقايضة تراجعها المحتمل عن قانون النقابات بالقبول بقانون الإضراب.

ضيف العدد:

عبد الاله بنعبد السلام

أعتقد أن التاريخ الحديث للمغرب لم يعرف أية تجربة ديمقراطية متكاملة أي حقيقية باستثناء ماعرفته نهاية الخمسينات من القرن الماضي من مقدمات اولية لبناء الدولة الوطنية واساسا مع حكومة عبد الله ابراهيم

أزمة الديمقراطية في المغرب في سياق كوفيد 2

نظام المخزن و بعض الرسائل المشفرة 6

تقديم تأصيلي وديني للعلمانية 10

الدخول الجامعي الجديد بين الجائحة والقرارات الإنفرادية 12

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

أزمة الديمقراطية في المغرب في سياق كوفيد 2019 وآفاق بناء دولة الحق والقانون

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية الدي يصادف 15 شتنبر، نظمت الجعية المغربية لحقوق الإنسان ندوة رقمية تحت عنوان: " أزمة الديمقراطية في المغرب في سياق كوفيد 2019 وآفاق بناء دولة الحق والقانون" يوم 22 شتنبر 2020، شارك فيها الأمناء العامون لتحالف اليسار الديمقراطي (الأساتذة نبيلة منيب، وعلي بوطوالة وعبد السلام لعزيز) والكاتب الوطني للنهج الديمقراطي المصطفى براهمة وعبد الاله بنعبد السلام منسق الائتلاف الحقوقي اضافة للأكاديمي أستاذ القانون الدستوري عبد الرحيم العلام. نقدم لقراء الجريدة مداخلة الرفيق براهمة في الندوة

أزمة الديمقراطية

بادئ ذي بدء، لا بد من التقدم بجزيل الشكر للرفاق والرفيقات في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة إلى جانب الأمناء العامين لأحزاب اليسار والأستاذ عبد الرحيم علام، المشهود له بالدقة العلمية، للمشاركة في هذه الندوة حول أزمة الديمقراطية في المغرب في سياق جائحة كوفيد 19 وآفاق بناء دولة الحق والقانون.

أولا أزمة الديمقراطية في المغرب في سياق جائحة كوفيد 19 وآفاق بناء دولة الحق والقانون

أزمة الديمقراطية متأصلة في المغرب مرتبطة بطبيعة النظام المشيد غداة الاستقلال الشكلي، النظام مخزني يعتمد الاستبداد والاستئثار بالسلطة على المستوى السياسي والريع والاحتكار على المستوى الاقتصادي، والإحسان على المستوى الاجتماعي، وكنظام تبعي للامبريالية والامبريالية الفرنسية على الخصوص على كل المستويات، وفي الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية.

كل ما فعلته جائحة كورونا هو أنها عرت غياب الديمقراطية في المغرب، فقد أظهرت الجائحة استئثار الملكية بالقرار، وأظهرت الحكومة كمؤسسة إدارية لا تعمل سوى على تنفيذ القرارات، وأظهرت البرلمان كمؤسسة رقابية من المفروض أن تناقش القرارات نفسها، لكنها تقتصر على مساءلة الحكومة عن مدى تنفيذ تلك القرارات، مما بين شكلية وصورية المؤسسات من حكومة وبرلمان وتساء، بل وبعض المؤسسات الدستورية كمجلس المنافسة الذي قضى بتغريم بعض شركات المحروقات، إلا أن المؤسسة الملكية تدخلت لإعادة النظر فيها، وظهر ضعف الحكومة وارتباكها في مشاهد مضحكة، حين جاء رئيس الحكومة إلى التلفزيون ليحدث المغاربة عن تصورها للخروج من الحجر الصحي ولم تتجاوز أجوبته: لدينا سيناريوهات دون الإفصاح عنها، مما يبين أنه كان ينتظر الأجوبة من مطبخ المخزن، لكنه لم يكن قد توصل بها، بل ظهر جبن الحكومة حين تنكرت مكوناتها لمشروع قانون تكميم الأفواه، وفي اغتنام الوضعية الاستثنائية التي خلقتها الجائحة لمحاولة تمرير قوانين اجتماعية كان من المفروض أن يتم التفاوض والتوافق بشأنها من الحكومة وأرباب العمل والمركزيات النقابية، في الحوار الاجتماعي، كمشروع قانون النقابات الذي جاء ليكرس الاختلالات، ويفرغ العمل النقابي من مضمونه النضالي في الدفاع عن المكتسبات والحقوق، ومشروع القانون التنظيمي للإضراب الذي يلغي عمليا الحق الدستوري في الإضراب، ومشروع تعديل مدونة الشغل لإطلاق يد الباطرونا في تسريح العمال أكثر مما هو قائم الآن.

- على المستوى الاقتصادي

وقد عرت الجائحة طبيعة الاقتصاد الوطني المبني على الريع والاحتكار وتركيز الثروة حيث عمدت العديد من الشركات إلى تسريح العمال وابتزاز الدولة لتقديم الدعم لها، بل منها من استفاد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدعوى تسريح عدد من العمال دون أن يكون قد سرحوهم، وطالبت بخصم ما قدمته لصندوق الدعم من الضرائب المترتبة عنها، بل حتى بعض المؤسسات العمومية سارعت إلى التخلص من مستخدميها كشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية.

- على المستوى الاجتماعي

لقد عرت جائحة كوفيد19 هشاشة الوضع الاقتصادي، الذي ظل يشكو فيه الاقتصاد غير المهيكل ما يقرب من النصف، مما جعل العديد من العمال وأغلب الكادحين بدون دخل وفرض على الدولة تقديم إعانة لهم، رغم أنها كانت ضئيلة ولا تفي بكل حاجياتهم، وعرت الجائحة ضعف التغطية الصحية والاجتماعية بل غيابها بالنسبة للفقراء، حيث يشكل الفقر المدقع ما يقارب 5 ملايين نسمة، والفقر النقدي 12 مليون نسمة، ويعيش أكثر من 20 مليون نسمة على عتبة الفقر، وهو ما يفسر إعلان الدولة تعميم التغطية الصحية، والتغطية الاجتماعية في أفق 5 سنوات، دون الإعلان عن كيفية تمويلها علما أنها رفضت تضريب الثروة والمواريث الكبيرة.

- على المستوى السياسي

لقد عرت الجائحة الطبيعة القمعية للدولة المخزنية ونزوعها إلى الدولة البوليسية، من خلال اعتقال الصحافيين والمدونين الذين فضحوا عسف السلطة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية وقمع الاحتجاجات والحراكات من أجل الشغل والأرض والماء، خصوصا مع تزامن الجائحة مع الجفاف، وتوظيف القضاء للانتقام من نشطاء الحراكات الشعبية كما حصل في الريف وجرادة وزاكورة، وأوطاط الحاج واليوم في بني تجيت، وفي المناطق المهمشة التي تطالب بالحق في التنمية وفي العدالة المجالية، وفي العيش الكريم خصوصا بعد فتح الباب لخوصصة أراضي الجموع التي تشكل 15 مليون هكتار لصالح المضاربين والبورجوازية الاحتكارية.

لقد عرت الجائحة الطبيعة القمعية للدولة المخزنية ونزوعها إلى الدولة البوليسية، من خلال اعتقال الصحافيين والمدونين الذين فضحوا عسف السلطة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية وقمع الاحتجاجات والحراكات من أجل الشغل والأرض والماء، خصوصا مع تزامن الجائحة مع الجفاف، وتوظيف القضاء للانتقام من نشطاء الحراكات الشعبية كما حصل في الريف وجرادة وزاكورة، وأوطاط الحاج واليوم في بني تجيت، وفي المناطق المهمشة التي تطالب بالحق في التنمية وفي العدالة المجالية، وفي العيش الكريم خصوصا بعد فتح الباب لخوصصة أراضي الجموع التي تشكل 15 مليون هكتار لصالح المضاربين والبورجوازية الاحتكارية.

الآفاق

للخروج من هذه الأزمة المركبة لا بد من تحقيق الديمقراطية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية والهوياتية والبيئية، علما أن المدخل السياسي يظل هو الرئيسي وهو الحاسم في الأبعاد الأخرى.

- **على المستوى السياسي** بوضع حد للنظام المخزني ودولة المخزن وإقامة نظام ديمقراطي من خلال وضع دستور ديمقراطي يضعه مجلس تأسيسي يمثل الشعب المغربي، دستور يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلط

- **على المستوى الاقتصادي** وضع حد لاقتصاد الريع والاحتكار والتبعية للدوائر الامبريالية، وتلبية الحاجات الأساسية للشعب المغربي من خلال ضمان السيادة الفلاحية بما فيها من اكتفاء ذاتي في الموائد الأساسية للمغاربة للحبوب والسكر والمدخل تضريب الثروة من خلال التضريب التصاعدي والضريبة على الثروة والإرث وتصنيع البلاد وإنجاز إصلاح زراعي.

- **على المستوى الاجتماعي** ضمان حد أدنى من العيس الكريم لكل المغاربة وإقامة شباك اجتماعية من خلال التعميم الشامل للتغطية الصحية والاجتماعية والتعويض عن العطالة وتأميم قطاعي الصحة والتعليم بالكامل.

- **على المستوى المجالي** النهوض بالجهات المصنفة ضمن ما سماه ليوطي المغرب غير النافع وإعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الانتاجية والبنى التحتية من خلال سياسة ناجعة وديمقراطية لإعداد التراب، وتمكين الجهات ذات الخصوصية من أكبر قدر من التسيير الذاتي في أفق بناء نظام فيدرالي.

- **على المستوى الهوياتي** الاعتراف الحقيقي باللغة والثقافة الأمازيغية والنهوض بهما، والنهوض بالجهات ذات الخصوصية وتمكين ساكنتها من الماء والأرض والثروة، وخصوصا وضع لخوصصة أراضي الجموع، واستغلالها من طرف ذوي الحقوق بشكل جماعي وعصري

- **على المستوى البيئي** الحفاظ على البيئة ووضع حد لاستنزاف الغابات والفرشة المائية وربط كل المغاربة بالصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وإعادة تدويرها في ري المساحات الخضراء وضمان على الأقل 10 أمتار مربعة من المساحات الخضراء للفرد في المدن.

هذا التغيير الجذري يتطلب مساحات للتعبير

حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وهو ما يسعى النهج الديمقراطي للإعلان عن تأسيسه في المؤتمر المقبل وفي صيف السنة المقبلة.

بناء جبهة الطبقات الشعبية لقيادة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي

بناء جبهة مناهضة الامبريالية والرأسمالية

بناء جبهة ماركسية باعتبارها حزب ماركسي يسعى لتحقيق الاشتراكية.

22 ستنبر 2020

لا بديل عن المقاومة الشعبية

النهج الديمقراطي بجهة الجنوب يتضامن مع نضالات الطبقة العاملة في مواجهة هجوم الباطرونا وتواطؤ السلطات، ومع ضحايا الرعي الجائر

عقدت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الجنوب اجتماعها العادي يوم السبت 19 شتنبر 2020 تدارست خلاله الوضع العام على الصعيد الوطني والجهوي والمتسم بالتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الطبقات الشعبية بتسييد جو من الهلع والخوف بين المواطنين وتصاعد هجوم الدولة المخزنية والباطرونا الاستغلالية على الحقوق البسيطة للطبقة العاملة وعموم الكادحين باستغلال مفضوح لهذه الجائحة لتمرير مجموعة من القوانين التراجعية كقانون النقابات وقانون الاضراب وعدة اجراءات تكبيلية واعطاء الضوء الاخضر للباطرونا للتخلص والإنتقام من العاملات والعمال بالطرد والتسريحات الجماعية والتملص من الالتزامات الاجتماعية واللجوء الى المتابعات القضائية ناهيك عن تشريد المئات من الفراشة والمهنيين وتكريس الهشاشة وتحميل تبعات الازمة لغالبية مكونات الشعب وفي هذا الاطار فقد وقفت الكتابة الجهوية على تصاعد النضالات العمالية بالجهة من خلال تتبع اعتصامات ووقفات عاملات وعمال العديد من الشركات باشتوكة أيت باها نموذجا (روزا فلور- صوبرفيل - اورتي سوس - صواص - فروتاس راكيل) ونضالات الباعة المتجولين(الفراشة) ومعاناة سكان المناطق الجبلية بسوس من اعتداءات الرعاة الرحل اضافة الى مشاكل الفلاحين الصغار والكسابة المتمثلة في ندرة الماء وتأثيرات سنوات الجفاف المتتالية وعدم توفير الاعلاف بالقدر الكافي ناهيك عن الزبونية والمحسوبية التي يعاني منها الفلاحون الفقراء

وعليه فإن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بالجنوب تبلغ الرأي العام الجهوي والوطني المواقف التالية:

1. دعم القضية الفلسطينية حتى إقامة دولتها فوق أراضيها وعاصمتها القدس وعودة المنفيين والمغتربين الى أرضهم، وإدانتنا لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني من طرف دولتي الامارات والبحرين ورفض كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الغاصب

2. دعمنا لكل الاحتجاجات الاجتماعية التي تعرفها مجموعة من المناطق بالمغرب والمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والصحافيين والمدونين

3. رفضنا لكل مشاريع القوانين التراجعية التي تهدف الى تكبيل ووضع مزيد من الاغلال في أعناق كل الرافضين للسياسات المخزنية (قانون الاضراب - قانون النقابات)وندعو جميع القوى الحية بالبلاد الى مواجهة هذه التراجعات الخطيرة التي تحاول الحكومة المخزنية تمريرها باستغلال لظرفية جائحة كورونا

4. دعمنا وتضامننا مع نضالات الطبقة العاملة بالجهة التي تعاني من هجوم الباطرونا وتواطؤ السلطات وصمتها على خرق قانون الشغل على علاته

5. رفض تسويف وتقاعس سلطات اقليم اشتوكة أيت باها في إيجاد حلول منصفة للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها الاقليم والمتمثلة في مشاكل العمال الزراعيين ومعاناة الفراشة من جراء حرمانهم من مزاولة انشطتهم لكسب قوت يومهم ومطالبتها بالاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة

6. ادانة صمت السلطات الجهوية امام استفحال الرعي الجائر وهجوم الرعاة الرحل على ممتلكات عدة دواوير بتارودانت واشتوكة ايت باها وتزنيت

7. المطالبة بتوفير الدعم الكافي للفلاحين الصغار والكسابة وتوفير مياه الشرب بالمناطق القروية في ظل توالي سنوات الجفاف

8. استنكار ضعف وعدم توفير الكميات الكافية من مواد النظافة والوقاية من انتشار فيروس كورونا في المؤسسات التعليمية لحماية التلاميذ والاطر التربوية

عن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بالجنوب

النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت يعزي في وفاة العامل المنجمي خالد بوعسو ويحمل الدولة مسؤولية شروط صحة وسلامة الطبقة العاملة

تلقينا في النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت نبأ وفاة العامل المنجمي خالد بوعسو بقلق واستياء شديدين، بسبب حادثة شغل في منجم اميضر بتنغير لتعرضه لدهس قاطرة، ليكون الحالة الرابعة لحوادث الشغل المميتة في المنجم نفسه في ظرف لا يتعدى السنتين فقط كنتيجة حتمية لاستمرار الاستغلال البشع للطبقة العاملة واعتبارها آلية لتأمين الاستغلال للثروات دون التقيد بالتدابير المؤمنة لشروط الصحة والسلامة للطبقة العاملة وعموم الشغيلة، وأمام هذا الوضع الخطير فإن النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت يعلن للرأي العام ما يلي:

- تقدمه بأحر التعازي وأصدق المواساة للأسرة الصغيرة والكبيرة لشهيد لقمة العيش وللأسرة المنجمية بمنجم اميضر.

- يحمل الدولة المخزنية المسؤولية في توفير شروط الصحة والسلامة للطبقة العاملة ويعتبر حوادث الشغل ليست قدرا محتوما بقدر ما هي تقصير في توفير شروط الحفاظ على الأرواح قبل الأرباح.

- يطالب بوقف الاستغلال البشع للطبقة العاملة وعموم الشغيلة بتنزيل المزيد من شروط الحماية من المخاطر المحدقة بالعمال.

- المطالبة بفتح تحقيق عاجل في سبب الدهس وتحديد المسؤوليات.

النهج الديمقراطي جهة درعة تافيلالت
25 شتنبر 2020

عائلات ورفاق معتقلي الشغل ببلدة بني تجيت يقررون الاستمرار في الاعتصام بالتناوب من أجل الحرية للمعتقلين

في هذا اليوم الذي يصادف اليوم الثالث والثلاثين من المعركة، تم تعليق خطوة المبيت الليلي بالنسبة لأمهات وزوجات معتقلي الشغل ببلدة بني تجيت، وعليه سيستمر تواجدهم بالمعتصم نهارا فقط، أما ليلا فسيجسد الشباب المبيت دون نساء.

وتأتي هذه الخطوة بعد نقاش حول مبادرة اقترحها المتضامنون من تالسنت وأيت بومريم ، بحيث وفد على المعتصم هذا المساء مجموعة من الأحرار المتضامنين مع محنة أمهات المعتقلين السياسيين واقترحوا رفع الإعتصام بالنسبة للأمهات والزوجات مراعاة لوضعهن بعد أزيد من شهر من الصمود وبعد معاناتهن مع الأمطار النفاجئة مؤخرا والتي أدت إلى إصابة بعضهن خاصة أن الأحوال الجرية آخدة في التبدل والانتقال.

وقد تم الإجماع بشكل ديمقراطي من طرف العائلات والمتضامنين على هذه الخطوة وانسحبت الأمهات رفقة قافلة تالسنت التضامنية نحو بيت المعتقل السياسي محمد الهداجي حيث نظموا عشاءَ جماعيا قبل عودة القافلة نحو تالسنت، ومن جهة أخرى يجسد المناضلون الليلة الرابعة والثلاثين من المبيت الليلي في العراء أمام قيادة ودائرة بني تجيت استمرارا في معركة المعتقلين حول ملفهم المطلبي العادل والمشروع ومطالبة بمحاكمتهم واطلاق سراحهم.

الحرية لمعتقلي بني تجيت وكافة المعتقلين السياسيين في سجون النظام.

عن عبد الصادق بنعزوزي

المجلس الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يؤكد رفضه لمشرعي القانون التكبيلي لحق الاضراب وقانون التحكم في النقابات ويجدد رفضه للمزيد من إغراق البلاد في المديونية وتصفية القطاع العمومي

تحت شعار: "رغم إكراهات جائحة كورونا، معبؤون/ات لمواصلة الدفاع عن مكاسبنا ومطالبنا، ولإنجاز المخطط الاستراتيجي للجامعة"، انعقد يومه الخميس 24 شتنبر اجتماع المجلس الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ.م.ش) في دورته الثانية؛ وكان الاجتماع مناسبة لعرض ومناقشة تقرير مركزي يستعرض أهم مميزات الأوضاع العامة ببلادنا وتلك الخاصة بالقطاع الفلاحي، ويسجل أهم التحديات التي تواجهها شغلية القطاع وعموم الطبقة العاملة، في ظل جائحة كورونا.

كما شكل هذا الاجتماع مناسبة للمصادقة على البرنامج السنوي للجامعة، بمستوياته التنظيمية والنضالية والتكوينية والاشعاعية. ولتبادل تقارير الفروع والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية، حول أوضاع الشغيلة الفلاحية والحياة النقابية لجامعتنا بمختلف الجهات، والإدارات والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وأوضاع ونضالات العمال/ات الزراعيين والفلاحين الكادحين، وحول صيغ الرد على الهجوم الممنهج الذي تتعرض له الحركة النقابية، وتنامي ضرب الحقوق الشغلية في القطاعين الخاص والعام، والتجاهل الذي تلقاه نداءات الفلاحين، ونضالات العمال الزراعيين في عالم قروي يعاني من وطأة الجفاف والآثار السلبية لحالة الطوارئ الصحية.

وفي ختام الاجتماع قرر المجلس الجامعي تبليغ شغيلة القطاع والرأي العام الوطني المواقف التالية:

1. تنويهه بفعالية التدابير والآليات التنظيمية التي اعتمدتها الجامعة في مواكبة أوضاع شغيلة القطاع، من موظفين ومستخدمين وعمال وفلاحين، وفي تحقيق الاشعاع والتواصل التنظيمي بين مكونات الجامعة في ظل حالة الطوارئ الصحية، ويصادق على برنامج العمل للموسم الاجتماعي 2020/2021 كجزء من المخطط الاستراتيجي للجامعة.

2. رفضه للتوجهات التقشفية التي تؤطر إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، ويحذر من الانعكاسات الكارثية لهذه الاختيارات على القطاعات الاجتماعية، من صحة وتعليم وغيرها، وما قد ينتج عنها من تجميد للأجور والترقيات، ومساس بمكسبات الموظفين/ات وتراجع على الاتفاقات السابقة وتعليق للحوار الاجتماعي أو إفراغه من محتواه، ومن مغبة الإمعان في إغراق البلاد في مزيد من المديونية وتصفية القطاع العمومي خدمة لصالح الرأسمال الطفيلي.

3. رفضه التام لمشروعي قانوني الإضراب والنقابات، باعتبارهما مشروعين لتكبيل حق الإضراب والتحكم في تأسيس وعمل النقابات، ويحذر من أن يشكل اليومان الدراسيان حول مدونة الشغل بتاريخ 2 و3 أكتوبر المقبل، مقدمة لضرب المكتسبات المحدودة التي يضمنها قانون الشغل للأجراء.

4. تشديده على ضرورة فتح حوار عاجل مع وزير الفلاحة لتسوية القضايا الكبرى المطروحة في القطاع والمتمثلة أساسا في:

- سن وتحديث وتعديل القوانين الأساسية لعدد من المؤسسات العمومية التابعة للقطاع ورفع الضرر الذي يعانينه منخرطو النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR .
- تعميم حق الانخراط في مؤسسة الأعمال الاجتماعية على عموم موظفي ومستخدمي القطاع الفلاحي ومتقاعديه ودعم هذه المؤسسة لكي ترقى خدماتها إلى مستوى تطلعات منخرطيها.
- إخراج قطاع المياه والغابات من الانتظارية ومواصلة تنفيذ الاتفاقات التي تمت مع الجامعة على مستوى هذا القطاع.
- وضع حد لعدم جدية الحوار الاجتماعي في عدد من المؤسسات التابعة للقطاع ومع عدد من المدراء الجهويين.
- تطبيق قانون الشغل على علاته بالقطاع الفلاحي الخاص وتنفيذ التزام الحكومة بتحقيق المساواة بين SMIG وSMAG، وإنهاء معاناة العمال بسبب فشل عدد من مشاريع الشراكة على أراضي الدولة الفلاحية، وعمال المناولة خصوصا في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.
- سن برنامج انقاذ للفلاحين الكادحين لتدارك خسائرهم الفادحة خلال الموسم الحالي، ودعمهم لمواجهة أعباء الموسم الفلاحي المقبل وفتح حوار عاجل في هذا الشأن مع نقابتهم الوطنية.

5. تأكيده على الانخراط الفعلي للجامعة في "شهر الغضب" الذي اعلنته المركزية من 20 شتنبر الجاري إلى 20 أكتوبر المقبل، معتبرا إياه مقدمة للرد المطلوب الحازم والوحدوي على تغول الدولة والباطرونا الجشعة واستغلالهما جائحة كورونا لضرب المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة والشعب المغربي خلال عقود من التضحيات.

6. دعوته عموم موظفي/ات ومستخدمي/ات القطاع الفلاحي إلى التصويت على لوائح الاتحاد المغربي للشغل في انتخابات مناديب التعاضدية العامة للموظفين MGPAP وقطع الطريق على الانتهازيين ويطالب بإحالة ملفات الفساد المتراكمة في هذه المؤسسة على القضاء لردع المفسدين وجعلهم عبرة لكل من تسول له نفسه العبث بمدخرات منخرطي التعاضديات.

7. تقديره عاليا دعوة المركزية لوقفة وطنية لأجراء القطاع الخاص، أمام المقر المركزي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS بالدار البيضاء يوم الأربعاء 30 شتنبر الجاري، للتصدي لفضيحة محاولة تفويت مصحات الضمان الاجتماعي للخواص ويدعو شغيلة القطاع الفلاحي للمشاركة فيها.

8. دعمه لنضالات العاملات والعمال الزراعيين بكل من منطقة الغرب وسوس ماسة وبني ملال من أجل مطالبهم العادلة وعلى رأسها التعويض عن فقدان الشغل بسبب جائحة كورونا، وتضامنه مع شغيلة RAM وmedi1tv وعمال أمانور في معركتهم البطولية ضد تغول شركة فيوليا الاستعمارية.

9. رفضه لاستغلال حالة الطوارئ الصحية لفرض مزيد من التضييق على الحريات والاعتداء على حقوق الانسان ببلادنا، ويطالب بإطلاق سراح كافة للمعتقلين السياسيين والصحفيين المتابعين ومعتقلي الحراكات الاجتماعية بكل من الريف وجرادة وبني تاجيت.

10. إدانته القوية لمسلسل الخيانة والتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب، الذي دخلت فيه بوجه مكشوف عدد من الأنظمة العربية العميلة، ويطالب بسن قانون لتجريم التطبيع في بلادنا، ويجدد دعم الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني ومن أجل نيل حقوقيه كاملة وبناء دولته المستقلة على كامل تراب فلسطين التاريخية.

عن المجلس الجامعي
الخميس 24 شتنبر 2020

مستجدات ملف عمال حافلات الكرامة في خنيفرة

عقدت الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمعية تمثيلية عن عمال شركة حافلات الكرامة، مساء اليوم الأربعاء23 شتنبر 2020 اجتماعا مع السيد رئيس المجلس البلدي بمقر بلدية خنيفرة بشأن قضية طرد أزيد من 30 عامل من حافلات الكرامة، وقد خلص اللقاء إلى اتفاقات بهذا الشأن، كما تم عقد لقاء صباح اليوم برئيس مجموعة الجماعات وبعض أعضاء المكتب ...

و بالإضافة لما سلف فان مكتبا نقابيا للعمال سيعرف النور في نقابة الاتحاد المغربي للشغل .

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة تعمل على دفع كل الأطراف لتحمل المسؤولية الكاملة في هذا الملف، خصوصاً وان العمال عازمون على خطوات نضالية غير مسبوقة ...

انهم يقرعون الأجراس لقوم يعقلون....

م لكبير قاشى

في التأطير النظري والسياسي للمناضل:
قراءة في كتاب "الكادر" لديمتروف

حياة بعنو

لا أحد ينكر أن بناء الكادر السياسي مسؤولية أخلاقية تفرض على الحزب تجاه مناضليه، ومن هذا المنطلق كان التفكير في كتاب ديمتروف (في الكادر) لمعرفة كيف كانت الأحزاب الشيوعية تعمل على إعداد مناضليها ليصبحوا قادرين على تحمل المسؤولية التنظيمية ويحرصوا على خدمة القضايا التي تتبناها أحزابهم ويدافعوا عنها بكل شراسة؛ فما المقصود بالكادر لغة وسياسيا وكيف تناول ديمتروف هذا الموضوع في كتابه؟

نظرة عامة حول الكتاب:

صاحب الكتاب:

ولد الرفيق ديمتروف في 1882 وتوفي في 1949، وهو مناضل نقابي وسياسي شيوعي من أصل بلغاري، ساهم في تأسيس الحزب الشيوعي البلغاري وكان قياديا في الأممية الثالثة. وضع المبادئ البلشفية في سياسة الكوادر خلال المؤتمر السابع للأممية الشيوعية سنة 1935، ويعتبر من المرجعيات في الفكر الماركسي لمسالة الجبهة المتحدة نظرا لعمق القضايا التي أثارها وبالجرأة البلشفية التي حكمت خطابه.

مضمون الكتاب:

الكتاب هو في الأصل خطاب ألقاه ديمتروف في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية في مرحلة تاريخية تعرف امتدادا وانتشارا للفكر الاشتراكي الشيوعي والتفاف البروليتاريا حوله، وهي مرحلة زخم نضالي وحماسي كبير بموازاة حركات التحرر الشعبية والوطنية، قام بترجمته الكاتب خالد سلام ويتكون من 13 صفحة ويتضمن ثلاثة محاور حول المبادئ البلشفية في سياسة الكادر، فما هي هذه المبادئ وكيف نفهمها بالنظر إلى الحاجات الفعلية للحزب ولمتطلبات خطه السياسي؟

المحور الأول:

صدّر الكتاب بمقدمة تفسر أسباب ودوافع الاهتمام بالكادر في الأحزاب الماركسية اللينينية؛ ويمكن إجمالها فيما يلي:

- – الكوادر هي التي تقرر في كل شيء؛
- – إهمال مسألة الكوادر أمر غير مسموح به سيما ونحن نخسر دائما في معمعة النضال بعضا من أثمن كوادرنا؛
- – نحن حركة نضالية نقف دوما في خط النار؛
- – الكوادر الجديدة تتطلب عناية خاصة، خاصة في الأحزاب الشيوعية السرية، لاسيما أن هذه الكوادر ذات التكوين النظري الضعيف لتجابه مرارا أثناء نشاطها العملي قضايا سياسية خطيرة جدا عليهم أن يحلّوها وحدهم.

المحور الثاني:

تعرض هذا المحور للإجابة عن سؤال: أين تكمن السياسة المصيبة في الكوادر؟ من خلال تحليله لست عناصر توضح الخطوط العريضة لهذه السياسة وتجلياتها وقد أوردها كما يلي:

1) من الضروري معرفة الكوادر لأنه غالبا ما نجهل معلومات دقيقة عن كوادرنا وذلك عن طريق دراسة منظمة ودورية لهم، الأمر الذي يتطلب متابعة خاصة ومعرفة جيدة بهم، ويقدم الكتاب نموذجا لبعض الأحزاب الشيوعية التي تمكنت من دراسة كوادرها والتعرف عليهم أكثر (الحزب الشيوعي الفرنسي والبولندي والصيني وبعد ذلك الألماني) وتوصلت إلى تقوية الحزب وتنظيفه من العناصر:

– الانتهازية التي تستغل تواجدها في الحزب من أجل قضاء مصالحها الخاصة؛

– المشوشة التي تعمل على تقويض البناء الحزبي من الداخل وتعرقل تقدمه وتقف حاجزا دون تنميته؛

– الضارة بالحزب وبسمعته إن بطريقة مقصودة أو غير مقصودة.

كل هذا من أجل إعداد مجموعة من المناضلين القادرين على تسيير الحزب كلما استدعى الأمر ذلك والتخلص من العناصر الدخيلة التي تبني أعشاشها السامة في غفلة من الحزب.

2) ترقية الكوادر بصورة صحيحة وحكيمة أي إسناد مهمات أعلى من المهمات التي اعتادوا القيام بها نظرا للكفاءة التي أبانوا عنها وتكون هذه الترقية بالتدرج بناء على الأهلية والجدارة والاستحقاق والشعبية والجماهيرية التي يحظى بها الكوادر، ويضرب ديمتروف المثل بالمناضلة الشيوعية الاسبانية "دولوريس" التي استطاعت أن تترقى من مناضلة عادية بعد سنتين إلى مسؤولة في قيادة الحزب بعدما أبانت في اصطدامها مع العدو الطبقي عن استحقاقها لهذا المنصب. ويؤكد الكاتب على أنه يستحسن الابتعاد في الترقية عن العفوية لأنها تعثر العمل وتضر بصورة التنظيم.

3) من الضروري توزيع الأعمال على الكوادر توزيعاً حسنا ووضع الكادر المناسب في المكان المناسب، حسب مؤهلاته الفكرية والسياسية والتواصلية، وتأتي هذه العملية طبعا بعد معرفة الكوادر والتأكد منهم مما سيكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوة لدى كل كادر، ويسهّل عملية تكليفه بما يناسبه من مهام وأعمال، فربما تكون لديه القدرة على التفوق في أمور يعجز رفاقه ذوو الخبرة عن إيجاد حلول لها.

4) التوزيع الجيد للكوادر في المناطق والجهات وفي الحركات العمالية النضالية الشيء الذي يفرض توفر عدد كاف من المناضلين في مختلف المناطق لتغطيتها ونشر عدد أكبر من المناضلين/ الكوادر بها وملء الاماكن الشاغرة فيها، بحيث يوضع المناضلون الأشاوس الأكفاء المتصلون بالجماهير والمبادرون الجديرون بالثقة في المراتب الأساسية في الحركة/التنظيم مع العلم أن عملية الانتشار وإعادة الانتشار بالنسبة للكوادر والمناضلين من الأمور الصعب إنجازها إذ تواجهها صعوبات وعراقيل ترتبط بأوضاعهم الاجتماعية المادية أو الأسرية وعلى الحزب إيلاء أهمية لهذه الأوضاع حين تستدعي الضرورة توزيع الكوادر على المناطق.

5) تقديم المساعدة المطلقة للكوادر والمقصود بالمساعدة هو التأطير أي تدعيم الأساس النظري والحرص على التمسك ببوصلة الحزب السياسية وتقوية الروح الحزبية لدى الكادر، فقد يحتاج إلى توضيحات إيديولوجية وسياسية وحزبية، مدقّقة ومركّزة وهنا يأتي الدور السياسي للحزب بتقديم التوجيهات الدقيقة والمتابعة الرفاقية وتقويم العمل لمعرفة النواقص والأخطاء ودعم الكوادر وقيادتها يوميا وبصورة عملية لكي لا يخرج الكادر عن تعاليم الحزب.

6) السهر بجدّية للحفاظ على الكوادر: لتحقيق هذه المهمة يتوجب على الحزب وضع تكتيك/سياسة (خطة استراتيجية) للمحافظة على الكوادر حسب ما تقتضيه الظروف علنية كانت او سرية لتفادي الفشل، ويتم ذلك بتطوير الكوادر الموجودة والغرف من خزّان الحركة الجماهيرية لتقوية معين الحزب من الكوادر، وأيضا يتطلب الأمر معرفة كيفية سحب هذه الكوادر إلى الخلف في الوقت المناسب واستبدالها بأخرى جديدة إن اقتضت الضرورة ذلك ، فبناء الكادر ليس أمرا سهلا، فهو(الكادر) في جميع الحالات كنز ثمين لا ينبغي التفريط فيه ؛ كما أن وضع الشرعية بالنسبة للأحزاب ليس أمرا حتميا لأنها قد تجابه ظروفا تتصادم فيها مع العدو الطبقي بشراسة تضطرها إلى العودة إلى السرية وفي هذه الحالة على الأحزاب أن تستعد لكل الاحتمالات بمعرفة كيفية الحفاظ على الكوادر وعدم التفريط فيها ولنا في تاريخ عودة الحزب الشيوعي الألماني إلى السرية بعد الضربات التي تلقاها من العدو خير مثال على ذلك.

المحور الثالث:

حدد فيه الرفيق ديمتروف المعايير التي يتم بموجبها اختيار الكوادر وأجملها في أربعة:

1)الإخلاص لقضية الطبقة العاملة والوفاء للحزب ولا يمكن الفصل بين الأمرين، فعلى الكادر أولا أن يعرف وأن يتشرب قضية الطبقة العاملة وسبب وجودها التاريخي لكي يتموقع جيدا حين الدفاع عنها وعن مبادئ الحزب الذي ينتمي إليه والذي هو في نهاية الأمر حزب الطبقة العاملة، ويجب أن يظهر ذلك ويتجسد في الممارسة أي في مواجهة العدو الطبقي والاصطفاف إلى جانب الطبقة العاملة وليس ضدها.

2)التواصل الدائم مع الجماهير بالدفاع عن مصالحها وحقوقها والتشهير بأعدائها ومعرفة طريقة عيشها وتفكيرها والإحساس بمشاكلها وكذلك اكتساب الثقة في قابلية الجماهير وقدرتها على القيادة. وقد قال الرفيق ديمتر وف في هذا الصدد: "إنّ سلطة قادة منظمات الحزب تبرز قبل كل شيء في اعتراف الجماهير بهم كقادة لها والتعرّف من خلال تجربتها الخاصّة على كفاءتهم وقدرتهم في اتّخاذ القرار وما يتحلّون به من

روح تفان في النضال."

3)قدرة الكادر على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرار والمبادرة ومعالجة المشاكل وقضايا النضال دون خوف ولا تردد، لأن الخائف لا يصلح أن يكون بلشفيا ولا قائدا كما أن عليه تجنب الغرور والاتصاف بالثبات والحكمة فهو قد يجد نفسه مضطرا للحسم في أمور معينة دون العودة إلى الحزب وعليه أن يتصرف بكل حنكة ويخرج نفسه من مواقف لم يحسب لها أي حساب.

4) التحلي بروح الانضباط الحزبي والصلابة البلشفية في مواجهة العدو الطبقي والوقوف ضد الانحرافات عن الخط الثوري والجمع بين معرفة المهام التي يجب أداؤها وبين الصلابة الثورية والتنظيمية، ولن يتمكن من ذلك إن لم يتسلح بالنظرية الثورية. وتمتحن هذه الصلابة خصوصا أثناء سلوكات المناضلين الكوادر في المعارك الطبقية والاضرابات والاعتقالات والمحاكمات، والتي يجب علينا استخلاص العبر منها ومحاكاتها والاستفادة من إيجابياتها. وعلى كل كادر يعتبر نفسه بلشفيا أن يروج لبطولات المناضلين البروليتاريين الذين وقفوا في وجه الطغاة أثناء المحاكمات والاستفادة منها في بناء كوادر حزبية عمالية.

خاتمة:

في نهاية الخطاب/ الكتاب أكد الرفيق ديمتروف على مسألة مهمة ترتبط بنشر الفكر الشيوعي وسط العمال لآن هناك من المناضلين من يشتكي من قلة البشر، حيث يوضح استنادا إلى قول لينين: "ليس هناك بشر ولكن هناك جموع هائلة من البشر. هناك كميات ضخمة من البشر لأن الطبقة العاملة والفئات المتباينة جداً في المجتمع تمدّ كل عام عددا متعاظما باستمرار من الناقمين مستعدين للاحتجاج.. وفي الوقت نفسه لا بشر أبدا لأنه ليس هناك.. عقول قادرة على تنظيم عمل واسع ومركز ومنسجم في آن واحد يسمح باستعمال جميع القوى حتى أكثرها تفاهة."(لينين ما العمل الصفحة 127 الطبعة الفرنسية) ودعا إلى ضرورة تسلح الكادر والمناضل بشكل عام بالنظرية الثورية والإلمام بممارستها لأنه " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية " وقرن ذلك بوجود المدارس الحزبية التي يفترض أن تنظمها الأحزاب لجعلها ورشات لصهر الكوادر المناضلة بالإعداد النظري والميداني للتوصل في الأخير إلى بناء مناضلين عمليين لصالح قضية الطبقة العاملة.■

نظام المخزن و بعض الرسائل المشفرة

أحمد القاسمي

الرسالة الأولى

لقد أثارت جريمة مقتل الطفل عدنان،بمدينة طنجة،خلال هذه الأيام موجة عارمة من السخط وردود الأفعال داخل المجتمع،طالبت بعضها بإعدام المسئول عن هذه الجريمة البشعة.والجدير بالذكر أن هذه الجريمة تأتي في سياق سياسة إعفاء العديد من المجرمين المتورطين في اغتصاب أطفال المغرب، مقابل، بطبيعة الحال شراء سكوت عائلاتهم، مستغلين ظروف الفقر والعوز التي تعيشها. هذا السكوت، يتم تشجيعه لعرقلة مطالب الحركة الحقوقية والجمعيات المدنية الجادة المدافعة على حقوق الطفل، من مرجعية وقرارات الهيئات الدولية في مجال حماية الطفولة ورعايتها. فسياسة التساهل مع مغتصبي الأطفال في المغرب معروفة على الصعيد العالمي، حيث يحتل الصدارة في هذه الظاهرة المشينة. فالعديد من المدن المغربية، أضحت قبلة للشواذ والمرضى النفسانيين الذين يستبيحون عرض طفولتنا مستغلين فقر عائلاتهم. فالأمثلة عديدة في هذا المجال، نكتفي بذكر الاسباني دانييل، الذي اغتصب أزيد من إحدى عشر طفلا وتم العفو عنه وتهريبه خارج المغرب، وصولا إلى الكويتي المغتصب لطفلة صغيرة والذي تم ترحيله بسرعة خارج المغرب قصد تجنيب محاكمته، وهناك العديد من الحالات التي يتم طمسها حتى لا يطلع عليها الاعلام البديل.

فهذه السياسة المتساهلة مع مغتصبي الأطفال، لا بد أن تشجع حتى بعض الحالات الشاذة المحلية على العبث بطفولتنا على الخصوص اولئك الذين يتم استخدامهم للعب دور الوساطة في هذه الجرائم. فما هي أهداف هذه السياسة المتساهلة مع اغتصاب الطفولة، التي، كما هو معلوم، تشكل الأسس البنيوية للمجتمع؟ وكيف ستكون نفسية وشخصية الأطفال الذين تعرضوا للاغتصاب، لما يصبحوا نساء ورجال الغد؟

الجواب على هذه الأسئلة وغيرها هو متضمن في الصراع الذي تدور رحاه ، بأشكال مختلفة ومتعددة، بين التكتل الطبقي السائد ونظامه المتحكم في الثروة ومفاصل السلطة، من جهة، وبقية الشعب بمختلف فئاته المسحوقة من عاملات وعمال وكادحات وكادحين، من جهة ثانية. هذا الصراع الذي أصبحت معالمه تتضح يوما بعد يوم، رغم التعتيم الإعلامي الكثيف الذي تمارسه الدولة لتضليل الجماهير الشعبية، ورغم

التصريحات الديماغوجية لخدام المخزن بمختلف تلاوينهم. فالشعب بات يدرك، جيدا أسباب تعاسته والمسئولين المباشرين وغير المباشرين عن استمرار تفيقره وتهميشه. أمام تنامي الوعي الشعبي، يلجا التكتل الطبقي ونظامه المخزني إلى سياسة نشر الرعب وإشاعة أجواء التخويف والترهيب داخل الأوساط الشعبية، عبر التساهل مع عمليات اغتصاب الأطفال وتشجيع مختلف ظواهر الانحراف في محاولة يائسة لثني الجماهير الشعبية عن مطالبها المشروعة والاكتفاء بمطلب الأمن الشخصي والاستمرار على قيد الحياة، والاستعداد لتقبل المزيد من التفقير والتهميش، ليبقى مطلب الحفاظ على الحياة هو المطلب الاني، في حين يتم تأجيل كافة المطالب المرتبطة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلى اجل غير مسمى. للإشارة، فهذه السياسة تم تنفيذها من طرف الأنظمة العسكرية الديكتاتورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا، لكنها عرفت فشلا ذريعا أمام إصرار الشعوب على انتزاع حقوقها وتحقيق مطالبها المشروعة بما فيه إرساء أسس أنظمة ديمقراطية، تكون فيها الشعوب مصدر كل السلط.■

يلجا التكتل الطبقي ونظامه المخزني إلى سياسة نشر الرعب وإشاعة أجواء التخويف والترهيب داخل الأوساط الشعبية، عبر التساهل مع عمليات اغتصاب الأطفال وتشجيع مختلف ظواهر الانحراف في محاولة يائسة لثني الجماهير الشعبية عن مطالبها المشروعة والاكتفاء بمطلب الأمن الشخصي والاستمرار على قيد الحياة،

الرسالة الثانية

يحاول النظام وحكومته الرجعية تمرير العديد من القوانين المناوئة لمصالح الطبقات الشعبية، مستغلا ظروف الجائحة. كما ان تملص الدولة من استفحال حالة الوباء، جعلها تلقي بالمسؤولية على الشعب، مما دفعها إلى مواصلة فرض الحجر الصحي على الطبقات الشعبية بالأساس، من باعة متجولين وعمال المقاهي والتجار الصغار في حين تم إطلاق يد الباطرونا في تكثيف استغلال العمال وتشجيعهم على الطرد الجماعي للعديد منهم. وتجدر الإشارة إلى أن بؤر الوباء انتشرت بشكل كبير في المعامل ومختلف مواقع الإنتاج. أما الأسواق الكبرى التي يمتلكها الرأسماليون المحليون والأجانب، فقد استفادت من فترة الحجر الصحي لتراكم أرباحا خيالية ما كانت تحلم بها لولا هذه الجائحة. بنفس المنطق، استفاد النظام من هذا الحجر الصحي ليبطل ويعرقل كل لاحتجاجات الشعبية على المطالب المشروعة لمختلف الفئات الشعبية بدعوى الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين. إلا أن الشباب الديمقراطي كان في طليعة الحركات الاحتجاجية في العديد من المناطق ليبرهن، مرة أخرى، أنه واع بالدسائس والمناورات التي يتم تطبيقها ضد مصالح الشعب. هذا الشباب المتشبع بقيم ومبادئ الديمقراطية، لن يثنيه تهديدات النظام ولا هجومات قواته القمعية من مواصلة احتجاجاته السلمية والحضارية المطالبة بحقوق الجماهير الشعبية المشروعة. هكذا تصدت قيادات حراك الريف لكل محاولات النظام الهادفة إلى تكسير صمودهم البطولي. وبعد ذلك نضالات شباب بني تدجيت المطالبين بالشغل وتضامن عائلاتهم، ونضالات شباب محاميد الغزلان وغيرها. هذه النضالات التي عرفت تضامنا واسعا من طرف الدواوير والقبائل القريبة وكذلك من طرف القوى الديمقراطية على المستويات المحلية والجهوية والوطنية. خلال هذه النضالات تم توظيف القضاء المخزني، ليصدر احكاما جائرة على الشباب المطالب بأبسط الحقوق الضرورية للعيش الكريم. هنا كذلك تتحرك الآلة المخزنية لإشاعة أجواء الخوف في أوساط المواطنات والمواطنين لترهيبهم وثنيهم عن استمرار المطالبة بحقوقهم وحقوق الجماهير الشعبية التي يدافعون عنها. إن المعركة بين التكتل الطبقي ونظامه المخزني والطبقات الشعبية ستستمر، في ظل موازين القوة التي هي الآن لصالح التكتل الطبقي ونظامه المخزني، لكن تاريخ الصراع الطبقي يكون حاسما لصالح الشعب مهما بلغ حجم التضحيات في صفوفه، لان الشعوب حتما ستنتصر على الاستبداد والطغيان الذين هما سمتين متلازمتين للنظام الرأسمالي .■

استفاد النظام من هذا الحجر الصحي ليبطل ويعرقل كل لاحتجاجات الشعبية على المطالب المشروعة لمختلف الفئات الشعبية بدعوى الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين. إلا أن الشباب الديمقراطي كان في طليعة الحركات الاحتجاجية في العديد من المناطق ليبرهن، مرة أخرى، أنه واع بالدسائس والمناورات التي يتم تطبيقها ضد مصالح الشعب.

سؤال الديمقراطية والتحولات المجتمعية

تفتح جريدة النهج الديمقراطي، ليس من قبيل العودة إلى قضية وموضوع ينطرح بشكل دائم ومسترسل في شكل مؤشر قياس تقدم الأمم والشعوب.وبمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية الذي تم الإعلان عنه في 8 شتنبر2007، ثم أقرت الأمم المتحدة يوم 15من شتنبر من كل عام يوما دوليا للديمقراطية. وبالنظر إلى حيوية قضية الديمقراطية في سياقات دولية متسمة بتعميق التناقضات لفائدة الرأسمال العالمي من جهة، واجتياح كوفيد19-ومخلفاته على شعوب العالم وخاصة منها عموم البقات الشعبية. تزداد الحاجة إلى الديمقراطية في مفهومها الشمولي في راهننا وأكثر من أي وقت مضى.

ليست للديمقراطية معنى ولا فائدة منها إن لم تحقق الحرية والكرامة والعدالة لمجموع سكان العالم.

في عددنا هذا، نتوجه إلى البحث في محاور أخرى من المحاور ذات الصلة، ونفتح النافذة هذه المرة على الحالة في المغرب.

المغرب وسؤال الديمقراطية

قاشى م الكبير

مما لا شك فيه أن لهيب البوعزيزي المتأجج منذ عقد من الزمن، لا يمكن ان تزيده عواصف السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية واللاوطنية لأنظمة الاستبداد والفساد الا تأججا وامتدادا، فالأمور تتطور من سيء لما هو أسوأ، فالانحدار المريع لمستوى المعيشة يهدد بالمجاعة، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو والتسريحات الجماعية للعمال وتعاظم الديون والفساد المالي واستعمال القضاء للانتقام من المعارضين وتأديب الصحافيين والمدونين والسياسات الاقتصادية التي تعيث فسادا وتشيع مناخ الذعر من الآتي، ناهيك عن انتهاز الجائحة لاقتراح سياسات تتخطى في جوهرها الحالة القائمة وتذهب أبعد من الإجراءات النيوليبرالية المملاة خارجيا والتي أصبح صندوق النقد الدولي نفسه يقف ضدّ بعضهاو يعتبرها خطيرة وغير محسوبة النتائج (بالفعل غير محسوبة النتائج بالنظر لاستمرار نهبه لمقدرات البلد...)؛ كلها معطيات تجعل مجرى الأمور تسير بسرعة جنونية نحو المجهول بالنظر لتشرذم القوى السياسية التي ترفع شعارات التغيير وهي منقسمة على ذاتها غارقة في نوع من السلبية القاتلة مستنكفة عن النضال غارقة في اوهام امكانية الاصلاح من الداخل، تنبذ التنسيق وتشيع التشتيت وتبذر قواها في معارك تافهة وهامشية، مقزمة بذلك امكانياتها الحقيقية وفاعليتها وقوتها الممكنة داخل المشهد السياسي الذي ينعم بديمقراطية الاستثناء المغربي ...

وهكذا فان عجلة الديمقراطية المغربية لازالت مسترسلة في دعس المقهورين في نظام لا أمل في اصلاحه ليس الآن فقط ولكن في المستقبل ايضا، فقد شرعيته كما فقد فيه المواطنون كل حقوقهم السياسية والمدنية، بحيث أضحت استمراريته مرتبطة بضرورة كشف وجهه الديكتاتوري المتغول وتعطيل كل شعارات الاعتراف بالحقوق والحريات الاساسية والتداول على السلطة ودستور الحقوق والحريات المدنية وحق الاقتراع الحر والمواطنة والانتخابات البرلمانية وغيرها من المصطلحات البراقة التي تم استيرادها ، هذه الانتخابات التي لو كانت تفيد في شيء لمنعوها، انتخابات بلا رهان سياسي يتنافس فيها الأعيان والأموال عوض ان تتنافس البرامج، وتتوج ببرلمان يعادي كل شكل من الممارسة الديمقراطية لأنه يقوم على الطاعة العمياء، برلمان لا يصوغ قوانين ولا يشرف على سلطة تنفيذية ولا يشكل منبرا لنقاش حول الحكم، غير قادر على تقييم من يحكمون بل لا يجرؤ حتى على مناقشة ما يقولون فبالأحرى مساءلة قراراتهم ومبادراتهم.

انها الديمقراطية المغربية التي لا تتجاوز يوم الانتخابات حيث يسمح للبعض ممن انطلت عليهم ألاعيب الالهاء، بزيارة مقرات التصويت لفرز من سيسهرون على ادارة مؤسسات الدولة التي تشرع قوانين حماية الرأسمال وحريته في استباحة كل شيء، وتصوت لفائدة قوانين تشرع للقمع الأهوج لكل نضال من خارج مؤسسات خدمة مصالح التكتل الطبقي المسيطر، ولتسييج كل الحقوق والحريات لضمان تأمين دولة الطبقة المسيطرة؛ انها انتخابات تصنع مؤسسات صورية لا تملك صلاحيات التشريع ولا التنفيذ.

مما لا شك فيه ان الملكية، باعتبارها اسمنت التكتل المسيطر والناطق بمصالحه، هي كل شيء في الحياة السياسية المغربية، فباقي المؤسسات وجدت لخدمتها

وتعكس صداها ، فقرارات الحكومة تشكل امتدادا لما تم اقراره في المجالس الوزارية ولجان العمل، فهيمنة الملكية تبقى معطى بنيوي في النظام السياسي المغربي اذ لا يمكن الحديث عن فاعلين سياسيين متساوين في الحقل السياسي المغربي، فهي التي ترسم قواعد اللعبة السياسية وتصنع القرار السياسي بالبلد، فالسلطة في المغرب ليست مجالا للتنافس الانتخابي، فهي خارج سلطة الاقتراع العام، فما معنى الارادة الشعبية التي تعتبر المصدر الوحيد لكل شرعية اذا كانت هذه الارادة لا تتحكم في تشكيل المؤسسات ولا في ممارسة السلطة؟.

فالملك هو رئيس المجلس الوزاري وله حق حل البرلمان وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية وهو رئيس المجلس الاعلى للأمن وهو رئيس المجلس الاعلى للسلطة القضائية وله ان يطلب من كلا مجلسي البرلمان ان يقرا قراءة جديدة كل مشروع او مقترح قانون ولا يمكن للبرلمان رفض هذه القراءة الجديدة كما يتولى تعيين نصف عدد اعضاء المحكمة الدستورية الاثني عشر ويعين رئيس المحكمة الدستورية وله الحق في اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور.

ان النضال من اجل الديمقراطية هو جزء من نضالنا الطبقي والسياسي لارساء آليات جديدة لاشتغال النسق السياسي، كما أن مستقبل الاستبداد ومصيره مشروط بمدى قدرتنا على تفكيك بنيته المتراكمة تاريخيا، هذه القدرة المشلولة راهنا لأسباب ذاتية أساسا ارتدت على كل القوى الديمقراطية ذات المصلحة في التغيير بالشكل الذي جعلها لا تملك ما يمكنها من ان تكون مؤثرة سياسيا.

من جهة أخرى فان معظم القوى التي ترفع شعارات وهتافات التغيير غير جادة اطلاقا، فهي لا تستطيع تبادل الآراء والحوار الديمقراطي الوطني من اجل الاتفاق على قواسم موحدة وتوسيع وتمتين المشترك وانتزاع مكاسب لتعضيد قوى التغيير، فبالأحرى الدعوة لمؤتمر حوار وطني لقوى التغييرلبلورة وثيقة حريات وحقوق يمكنها ان تكون نواة دستور صلبة لنظام حكم بديل، زيادة على ذلك فهي تجد في افتعال صراعات ثانوية وتفتيق الخيال في تضخيم القضايا الخلافية، بالاضافة لكون نضالاتها نضالات خجولة جدا تحجب كل امكانيات التحول والتغيير لتكون فعلا حركة فاعلة من اجل التغيير الديمقراطي.

عطفا على ما سلف فان معركة البناء الديمقراطي لا يمكن ان تتم بواسطة القوى الديمقراطية وحدها، بل انه من الضروري التوصل الى اتفاق مع القوى التي لا تدعم الديمقراطية كذلك، ولنا في التجارب المقارنة دروسا تاريخية ملهمة، وكلنا يعرف كيف تم استغلال الجيش على سبيل المثال عدة مرات في ادارة الصراعات الداخلية خصوصا في 1958 و1960 وفي 1973 وأثناء 81 و84 و90 ، ومن هذا المنظور فان الحديث عن دمقرطة الجيش اضحى ضرورة ملحة لضمان عدم تدخله في الحياة السياسية خصوصا وانه حينما يعاني اي نظام سياسي من ازمة مشروعية فان تدخل الجيش يعتبر الحل الأمثل وهذه المعادلة تعكسها كل الانتفاضات الشعبية التي عرفتها دول الربيع العربي.

ان معركة البناء الديمقراطي ذات طبيعة معقدة، كما انها ليست محكومة بالضرورة بالنجاح، خاصة أنه تتقارع فيها قوى نظام قديم وآخر في طور الميلاد وتتسم بأساليب وقواعد وصراعات وموازين قوى تستنفر كل القوى المعنية بالتغيير او المستفيدة من الوضع الراهن، الأمر الذي يطرح على عاتق كل القوى الديمقراطية والقوى الحية ضرورة الجواب على السؤال الملح والضروري : الانتقال الى أين؟ قبل التطرق لسؤال الكيف؟ ...■

في المشروع الديمقراطي و تناقضات حركات الإسلام السياسي

حفيظ . إ

لقد شكلت دراسة حركات الإسلام السياسي من بين أهم انشغالات الماركسيين النظرية والعملية في المشرق والمغرب مع المد الذي عرفته هذه الحركات منذ السبعينات، وقد شكلت بداية السيرورات الثورية العربية ل "حركة الشعب يريد..." ومنها في المغرب "حركة 20 فبراير" تحولا مهما في فرز أولي لهذه الحركات أولا وفي إعادة قراءة دورها ومكانتها في حقل الصراع والممارسة السياسيتين ثانيا، ومن بين أهم التساؤلات التي طرحها الماركسيون :

ما هي تناقضات حركات الإسلام السياسي (و عموم الحركات الهوياتية) وكيف يمكن فهمها والتعامل معها في حقل الصراع السياسي خصوصا إذا كانت تعارض نظام الاستبداد ؟

هل يمكن أن تكون حركات الإسلام السياسي مكونا من مكونات المشروع الديمقراطي الشعبي، في الوقت الذي تعتمد فيه معظمها على المرجعية التأسيسية الرجعية لحركة الأخوان المسلمين أو لحركة الجماعة الإسلامية للمودودي (مع تكييفات واجتهادات أو انتقادات فرعية خاصة ومتحولة) ومواقفها معروفة بالمخاتلة أو الالتباس أو عد الحسم حول قضية الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان ...؟

ما موقع الحركات الإسلامية المغربية من المشروع الديمقراطي الشعبي في المغرب ؟

1) **في تحديد معالم المشروع الديمقراطي الشعبي** : حين نتحدث عن المشروع الديمقراطي الشعبي نتحدث عن ما يجب أن يتحقق من مهام عجزت الأنظمة المنبثقة عن المرحلة الكولونيالية تحقيقها سواء الأنظمة الرجعية التبعية الأصولية أو التوفيقية أو الأنظمة الوطنية الحاملة لمشروع التحرر الوطني (مع اختلاف في الدرجة) وهذا العجز هو سبب استمرار التخلف والاستبداد والتبعية، وفي مقدمة هذه الأركان المتجادلة:

×التحرر من التبعية

×الديمقراطية الشاملة

×حقوق الإنسان الكونية

×العلمانية (أي حياد الدولة اتجاه المعتقدات واحترام معتقدات الأقليات والأفراد)

×العدالة الاجتماعية

و هذا المشروع يضع له الماركسيون أفقا اشتراكيا للقضاء على الرأسمالية ونظامها الطبقي .

إن تحديد هذه الأركان الخمس ينطلق من منظور طبقي للصراع الدائر على الصعيد الكوني بين الرأسمال (الطبقات البورجوازية) والعمل (الطبقات المنتجة) من جهة وبين دول المركز الرأسمالية الامبريالية والطبقات الشعبية لبلدان الأطراف وفي مقدمتها الطبقة العاملة .

إن خلاصة هذا التحديد أن طبيعة الصراع هو صراع طبقي وتحرري سياسي وفكري وليس صراع ذو طبيعة دينية أو عرقية كما يتمظهر في الكثير من الأحيان مما يضبب الرؤية ويحول دون إمكانية بوصلة التغيير وتحديد اتجاهه وتناقضاته بدقة، ويؤخر تحقيق أهدافه.

2) **هل تحمل حركات الإسلام السياسي مشروعا مجتمعيا ؟**

رغم الاختلاف في الأطر المرجعية لحركات الإسلام السياسي إلا أنها تنهل من نفس المرجعية العامة حيث تهدف كلها إلى إقامة "الدولة الإسلامية" أو "دولة الخلافة" وتعتبر الإسلام حمال "مشروع مجتمعي" يجمع الدين والدنيا ويجيب عن جميع معضلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والحضارية، لا هو بالرأسمالي ولا هو بالاشتراكي، وأن السلطة تتأسس على أساس مفهوم "الحاكمية" وأن التحالفات تتأسس على أساس مفهوم "النصرة" ...، وجعلتها هذه المرجعية عبارة عن صدى ثقافي معكوس/رافض للنزعة المركزية الأوروبية من جهة وتعبيرا سياسيا وثقافيا تستغله الطبقات الحاكمة كما تستعمله الطبقات الوسطى المتمردة، كما أن حاملي المرجعية الإسلامية يتفاعلون مع القضايا الحية في الساحة الفكرية والسياسية قبولا ورفضا وترددا وتأويلا (حول القضايا الخمس أعلاه) ويحاولون تأصيل مفاهيمها إما بالارتكاز على الفقه التقليدي أو بمحاولة التأسيس لفقه جديد . وبالتالي فإن امتحان فكر هذه التيارات وخطها السياسي (و كل التيارات الهوياتية دينية أو عرقية أو ثقافية) يكون في الساحة السياسية وبناء على المواقف الملموسة وعلى مدى اقترابها أو ابتعادها من هذا المشروع وأركانه في إطار التناقضات الفعلية التي يعرفها كل مجتمع وكل حالة وكل مرحلة من مراحل الصراع.

إن الأديان عموما ومنها الإسلام لا تحمل مشروعا بديلا للمجتمع الرأسمالي ولا لأنماط الإنتاج ولا تحمل مشروعا طبقيا لكنها تحمل قيما مرنة وقابلة للتأويل والتكيف والمسايرة لأنماط الإنتاج المختلفة وللمجتمعات التي عرفها التاريخ وتنتج فقه ذلك،و قد فهمت ذلك بعض الحركات التي دعت إلى "أسلمة الحداثة" أو "تحديث الإسلام".

فكما أنها تكيفت مع أنماط الإنتاج العبودية والإقطاعية وأنظمة الاستبداد (المؤطرة بفقه السلاطين وفكر لاهوت الظلام للعصور الوسطى) ومع نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الديمقراطي (لاهوت الأنوار في أوروبا) فيمكن بل من المرجح أن تتكيف (بعضها على الأقل) مع النظام الاشتراكي والديمقراطية الشعبية التي يدافع عنها الاشتراكيون (تجربة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية وبعض المظاهر الفكرية للإسلام التنويري أو "لليسار" الإسلامي)

لقد حاول علي عبد الرازق المفكر الإسلامي وشيخ الأزهر في بداية ق 20 إنقاذ الفكر الإسلامي من متاهات تمترسه في جبهة الدفاع عن نظام الخلافة العثماني المتداعي وفي عدائه لقيم العصر السياسية كالديمقراطية والعلمانية بقوله أن نظام الخلافة ليس من الإسلام وأن الإسلام لا يحتوي وليس فيه نظام حكم للمسلمين، وقد كان في الإمكان التاريخي أن يكون علي ع الرازق وغيره من المفكرين الإسلاميين (لاهوتا للتنوير قد يتطور للاهوت للتحرير)، كما كان بإمكان العديد من الحركات الإسلامية أن تكون ضد النظام الرأسمالي وضد الطبقات الإقطاعية وفقهها السلطاني وفكرها الديني وضد الطفرة النفطية وفقهائها، لكن الانتماء الطبقي لقيادات الحركات الإسلامية (الطبقات الوسطى التقليدية وأحيانا أجزاء من البورجوازية الكبرى الغير مهيمنة) جعل قانون التناقض يحكمها كما يحكم حتى الطبقات الوسطى ذات المرجعيات الحداثية وهو التذبذب فأنتجت خطابا في مواجهة الأنظمة الوطنية بشكل نكوصي وجيشت لذلك جماهير المؤمنين أكثر من إنتاجها لخطاب معارض للأنظمة الرجعية .

إن انسياق حركات الإسلام السياسي وراء التمويل الدولتي الخليجي خصوصا (القواعد الإرتكازية) في عز الطفرة النفطية في السبعينات، والقدرة على التأثير الجماهيري جعلها في الغالب تركز على العداء للتيارات الاشتراكية وتروج لمضمون سياسي ماضوي استفادت منه البورجوازيات الحاكمة في التعبئة ضد اليسار واستفادت منه الامبريالية في تحريف مسارات الصراع، لكن تفكك أنظمة الاشتراكيات المطبقة وطرح المسألة الديمقراطية على جدول أعمال الشعوب فرض تحولات في هذه الحركات وأجج تناقضاتها مما سيفرز عدة اتجاهات فبعضها انخرط في بنية الأنظمة السائدة بلا تردد، وبعضها الآخر فضل البقاء في المعارضة مطالبا بالديمقراطية.

3) **هل يمكن أن تكون حركة الإسلام السياسي مكونا من مكونات المشروع الديمقراطي الشعبي؟**

نعم ولا، إن ذلك رهين بالتطور الموضوعي والذاتي لكل حركة على حدة ورهين بتموقعها في هذا الصراع ورهين بوجود يسار ماركسي قوي أولا، إننا نجد حركات إسلامية مقاومة للمشاريع الامبريالية والصهيونية أو لبعضها وللتطبيع لحد الآن، ومقاومة للاستبداد بغض النظر عن طبيعة هذه المقاومة وأشكالها، وفي المقابل هناك قوى إسلامية تتمترس بكل صلافة إلى جانب قوى الاستبداد والرأسماليات المتوحشة ومشاريعها، ولا يمكن أن يصيب العقل التحليلي العمى الإيديولوجي لحجب هذا التناقض .

إن التقدم إلى ذلك (الوضوح المطلوب) رهين بالنضال الميداني المشترك حول القضايا الاجتماعية والديمقراطية وبالحوار العمومي في تفاصيل المشروع المجتمعي البديل لتوضيح الرؤى وتقريب الممكن منها للتخفيف من التناقضات وسط الشعب وتوجيهها نحو العدو الامبريالي والطبقات التبعية السائدة .

4) **ما موقف حركات الإسلام السياسي المغربية من قضية الديمقراطية؟**

توجد ببلادنا عدة حركات إسلامية نذكر منها :

حركة التوحيد والإصلاح وذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية وهي ترى في الديمقراطية مجرد آلية انتخابية للتمكين، وهي حركة تلعب على ازدواجية الخطاب بين الجناح الدعوي والجناح السياسي، وقد انفضحت انتهازيتها في تكريسها لأقبح القوانين والسياسات اللاشعبية، وقبل ذلك ارتماؤها في صف النظام المخزني في أوج النضال الديمقراطي فشكلت بذلك قوة من القوى المناهضة للتغيير الديمقراطي، وأصبحت بقوة الواقع مكون من مكونات الاستبداد والتبعية وإحدى أدواته (مثلها مثل الأحزاب الحداثية التي أعطت الظهر لحركة 20 فبراير وفضلت انتهاز الوضع للحصول على المكاسب الانتخابية والسياسية بدل مسايرة مطالب التغيير)

في المقابل بقيت مكونات الإسلام السياسي الأخرى (العدل والإحسان وحزب الأمة والبديل الحضاري...) بعيدة عن الانخراط لحد الآن في المشاريع المخزنية ولا تزال مواقفها تناهض الاستبداد سياسيا، ومن بين ما يجب تسجيله لصالح هذه القوى :

أنها كانت حاضرة في النضال الديمقراطي لحركة 20 فبراير (النواة التنظيمية للجبهة الشعبية المجهضة)، هذه الحركة التي جمعت لأول مرة مرجعيات إيديولوجية وفكرية مختلفة بل أحيانا متناقضة في صف واحد ضد الاستبداد المخزني .

أنها شاركت في النقاش العمومي لبعض القضايا الإشكالية .

أنها تشارك في العديد من المعارك الاجتماعية وفي النضال ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى جانب القوى الديمقراطية والتقدمية .

ما يجب فهمه هو إن حركة الإسلام السياسي المعارضة للنظام تعبير سياسي طبقي عن شرائح وفئات اجتماعية ترى في النظام السياسي مصدرا للظلم والاستبداد والفساد، وهي قوى سياسية مترددة وتعلن رغبتها في التغيير وهذا يتطلب من قوى اليسار الماركسي مهمتين :

الأولى : إشراك هذه القوى في الصراع الطبقي في إطار الضرب معا والسير على حدا ، أو ما يسميه النهج الديمقراطي ب"الجبهة الميدانية" .

الثانية : فتح النقاش العمومي على مصراعيه حول القضايا الخمس المطروحة أعلاه المتعلقة بالمشروع المجتمعي المنشود ليكون الشعب شاهدا على مدى المصداقية الفكرية والسياسية للمشاريع المجتمعية البديلة، وليتحمل كل تيار مسؤوليته أمام التاريخ وأمام الشعب .■

21-09-2020

الديمقراطية، من المشاعة إلى عصر الثورات

أحمد بنعمر

لقد كانت الديمقراطية شأنا مشاعا بين الجميع، وبشكل عفوي وتلقائي وبفعل قوة العادة عند بداية تكون المجتمع البشري، حين كان الكل يشارك في إنتاج الخيرات المادية والروحية، والكل يستهلك ما يطيب له منها.

وفي مرحلة أرقى ومع ظهور الصراع بين العشائر وجدت الحاجة إلى الحفاظ على البقاء المادي والروحي وبالتالي التصدي للهجمات الهمجية للجماعات /العشائر الأخرى، فكان انبثاق اتحاد إنساني أقوى، قام على أساس المصلحة الاقتصادية المشتركة بين عدد من العشائر في شكل قبيلة. في هذا الاطار الجديد شكلت العشائر المتحدة مجلسها الجماعي اختار بدوره رئيس القبيلة كقوة ديمقراطية قانونية، من أدواره الفصل في الخلافات التي قد تحصل بين أبناء العشائر المتحالفة المختلفة، والسهر على التوزيع المتساوي للخيرات.

وقد كانت الجماعة قبل انبثاق القبيلة تنعم بالديمقراطية المشاعة المكتسبة بقوة العادة، في ظل العشيرة المتقاربة في الطبائع والعادات والمتماثلة في الخصائص، إلا أنه مع تبلور القبيلة كوعاء لصهر مجمل المصالح المشتركة، مع استمرار التمايز بين الجماعات العشائرية في الخصائص، بدأ الحد من الديمقراطية المشاعة، ولم يعد بإمكان الأفراد في الجماعات المتحدة ان يستهلكوا ما طاب لهم من الخيرات وبلا قيود كما كانوا، بل بدأت عملية تقاسم هذه الخيرات بالتساوي.

وبدخول القبيلة، إن قسرا أو طوعا، في اتحادات قبائل أكبر فأكبر بفعل نمو دور القادة العسكريين الذين تحول عدد كبير منهم إلى كهنة، وبالتالي انتشار الديانات و العقائد، قامت الإمبراطوريات العسكرية على رأسها شخص الإمبراطور الذي تنسب إليه الإلهية والعبادة العليا، وهي الإمبراطوريات التي مثلت فاتحة انقسام المجتمع البشري إلى طبقات وظهور التشكيلات الاجتماعية الطبقية. وبدأت الطبقات السائدة في سن القوانين والتشريعات من أجل حماية مصالحها الخاصة باعتبارها أقلية في مواجهة الأغلبية المشكلة من الطبقات الدنيا.

وهكذا في المجتمع الرأسمالي كانت الدولة دائما تنظم مصالح الطبقة السائدة عبر سن قوانين وتشريعات وإنشاء الأجهزة القمعية والمحاكم التي تخدم ديمقراطية الأقلية السائدة للتحكم بحياة المجتمع وخيراته المادية والروحية، فتجسدت بصفة جلية كديمقراطية للأقلية ضد أغلبية الشعب.

يحصرالفكر البرجوازي السائد بمراجعه الفلسفية الضمنية المختلفة نقاش الديمقراطية في عدد من الحقوق و الممارسات العينية المحدودة. إذ تغدو الديمقراطية وسيلة لتثبيت الأمور الاجتماعية التي تتطور، في زعمها، بفعل" التقدم التكنولوجي"، في معزل عن أية إرادة سياسية للقوى الاجتماعية التي تبقى متوارية خلف آليات السوق. كما يعتبر التطور الديمقراطي للمجتمع ناتجا عفويا للتطور العام. وأن ي مجهود تبذله الثورات مهما كان جبا را وعنيفا، لن يحقق أكثر مما يمكن تحقيقه بالتطور التدريجي السلمي.

إن ما سبق لا ينفي الأثر التاريخي الكبير الذي ميز الديمقراطية البرجوازية في مراحل كفاح هذه الأخيرة ضد الفيودالية وتمثلاتها القروسطية، وكذلك دورها في ابتكار اسلوب إنتاج يعتمد على الثورة العلمية والتكنيكية وإنجازاتها.

وفي كل ذلك كانت تبرر حقوقها الصاعدة إزاء النظام القديم برفع راية الليبرالية، معتمدة في ذلك على الرصيد النظري الأنواري من نظريات الحقوق والحريات الطبيعية والعقد الاجتماعي ومبدأ المنفعة، ومثل القرنان السابع عشر والثامن عشر فترة تكريس المذهب الفردي.

وعلى الرغم من انتهاء سنوات الرفاه، التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سبعينات القرن الماضي، ودخول الرأسمالية العالمية في أزمات متواصلة، كإفراز لأزمتها البنيوية المتأصلة، رغم ذلك، فإن تعميق تبعية اقتصادات الدول التابعة للدول الامبريالية،خلق ظروفا أدت إلى توافق اجتماعي بين الطبقة العاملة في الغرب المتقدم وبين رأس المال المسيطر، تجلى في الإجماع على قبول قواعد االعبة الممثلة في الديمقراطية السياسية الانتخابية من جانب، وإدارة الاقتصاد طبقا للرأسمالية من جانب آخر بحيث لا يتجاوز الصراع الطبقي حدود هذا التوافق. ما يعني أن قوى الاشتراكية الديمقراطية الغربية تنازلت عن النضال من أجل مجتمع غير رأسمالي.

غير أن الفكر الماركسي، بقدرته على الكشف عن آليات إعادة تكوين المجتمع الرأسمالي، هو الوحيد الذي يمكن من إدراك دور الديمقراطية في تثبيت واستقرار الرأسمالية.

لقد ركز ماركس ومعه مدرسة فرانكفورت وغيرها على تحليل ظاهرة الاستلاب الاقتصادي كإحدى أهم آليات ضمان الاستقرار وإعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي. ومن ثم

أكدوا على دور اللحظات الثورية في التاريخ حيث تتبلور التحولات الكيفية للوعي وتفتح آفاقا جديدة ورحبة.

فدائما كان هناك ترابط جدلي، في اللحظات الثورية، بين واقع قائم من جهة، وتطلعات تجاوز حدود هذا الواقع من جهة ثانية،

وهكذا ففي العالم المعاصر، فإن هذا الرابط الجدلي هو ناتج اللحظات الثورية الثلاث الكبرى كثورات حقيقية، الثورة الفرنسية، والثورة الروسية والثورة الصينية. فإذا كانت الثورة الفرنسية قد أحلت الشرعية العلمانية للممارسة الاجتماعية محل الشرعية الدينية الخاصة بالايديولوجيا الفيودالية، وتجاوزت، من خلال جناحها اليعقوبي الراديكالي حدودها التاريخية في تحقيق حكم برجوازي صرف، رغم حفاظها على الملكية الخاصة، لتعبر عن مطالب وتطلعات الطبقات الشعبية في توسيع مكاسبها في المشاركة السياسية وفي الارتقاء بظروفها الاجتماعية. وهو ما فتح الباب على مصرعيه لانبثاق الأفكار و التصورات الاشتراكية اليوتوبية. في حين لم تحصر الثورة الروسية ثم الماوية بعد ذلك مهمتها التاريخية في ما سطرته ثورتيهما الوطنية الديمقراطية الشعبية من إصلاحات بل فتحت آفاقا للشيوعية البعيدة كهدف استراتيجي لها. لاتقلل من مشروعيتها المستقبلية ما حدث من انتكاسة مدوية لنموذج " الاشتراكية المطبقة بالفعل" في ما كان يعرف بالمعسكر الشرقي سابقا. وهي الأحداث التي سبقها انهيار الأنظمة الوطنية التقدمية في عديد من بلدان العالم الثالث، حيث شهدت السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تهاوي تجارب التنمية الوطنية المستقلة التي ازدهرت مع تنامي حركات التحرر الوطني، لصالح العودة إلى الإذعان غير المشروط لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي. ما أدى إلى تنامي الاحباط لدى شعوب تلك البلدان الذي انتهى إلى تأكيد مطالب تكريس "الهوية الذاتية"، و انفجار "صحوات" الشعور بالخصوصية الدينية و القومية والعرقية.

لقد كان من نتائج انهيار "الاشتراكية" المطبقة أن اندمجت بلدان ما كان يعرف بالكتلة الشرقية في النظام العالمي، وتبنيها لممارسة الديمقراطية البرجوازية وإدارة رأسمالية (مفيوزية) أحيانا للاقتصاد مع انبطاح تام لآليات السوق القاسية وفتح الأبواب على مصرعيها لتدفق الرسميل والسلع في ارتباط معولم غير متكافئ.

إن أسلوب الدولنة الذي اتسمت به نظم الحكم في تجربة "الاشتراكية المطبقة" خصب مصالح طبقية تجلت في هرولة الطبقة الحاكمة "النومينكلاتورا" إلى حل الأحزاب التي كانت تأويها طوال مدة ممارستها للحكم. في حين قامت بتكوين أحزاب جديدة تبنت القيم الديمقراطية الليبرالية البرجوازية.

إن فشل النموذج الستاليني في الديمقراطية، لا يعني الانتصار النهائي النموذج الديمقراطي الليبيرالي البرجوازي، لأن الرأسمالية محكومة بأزمتها ومرضها البنيوي المزمن، وهي مصدر اغتراب واستغلال واستبداد واستعمال وعنصرية بل وهمحية، من خلال تكديس الثروة في أيادي أقل فأقل، وتعميم البؤس والجوع والمرض وسط الشعوب المفقرة والتخريب الايكولوحي في كافة أرجاء المعمور.

لقد تحولت ديكتاتورية البروليتاريا باعتبارها سلطة الأغلبية الشعبية أو حكومة المنتجين المباشرين في التطبيق الستاليني من ديكتاتورية طبقة الأغلبية في مواجهة الأقلية، إلى ديكتاتورية حزب يحتكر السلطة ويتماهى مع الدولة يفرض منهجا استبداديا بيروقراطيا للعلاقات السياسية والاجتماعية.

إذا كانت الديمقراطية هي سلطة الأغلبية، ولكن الأغلبية، في مرحلة انتقالية، مرحلة إنجاز مهام ديمقراطية من خلال برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، عبار عن فئات وتيارات مختلفة ومتنوعة من حيث مصالحها وتصوراتها، فتكون التعددية في هذه الحالة ضرورة ديمقراطية. تمارس سلطتها في شكل تحالف أو تداول ديمقراطي، ويكون على الطبقة العاملة عبر حزبها كمثقف جماعي أن تقوم بمهام التوعية والتثقيف والتربية السياسية المفتوحة والدائمة في أوساط مختلف القوى الحية والمنتجة و الكادحة وفي أوساط مختلف الطبقات الحليفة ومثقفيها ونسائها وشبابها، لتحقيق الهيمنة في مختلف أوساط الفعل سياسيا كان أم غير سياسي. وضمان كسب رهان آليات ممارسة الديمقراطية المتاحة، من آليات الاقتراع والترشح والتصويت، كمدخل من المداخل الممكنة التقدم في احتلال المواقع، وكسب رهانات التغيير السياسي بمضامينه الاجتماعية والثقافية العميقة.

إن الخلاصة النظرية التي تقول بها الماركسية حول الديمقراطية لا تتعدى القول بالطابع الطبقي لكل ديمقراطية ولذلك فهي محكوم عليها بالانتفاء مع انتفاء العلاقات الطبقية، وأن ديكتاتورية البروليتاريا هي الدولة التي تمهد لزوال كل دولة، سلطة المرحلة الانتقالية الممهدة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية. و يعرفها فريدريك إنجلس في مقدمته لكتاب "الحرب الأهلية في فرنسا لكارل ماركس. بوصفها "شر ترثه البروليتاريا المنتصرة في الكفاح من أجل السيطرة الطبقية و (...) ستضطر إلى بتر أسوأ جوانب هذا الشر في الحال حتى يحين ذلك الوقت الذي يستطيع فيه جيل تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة أن يطرح عفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات). ■

تقديم تأصيلي وديني للعلمانية

السفريوي محمد

يعتبر مصطلح "العلمانية" من أشد المصطلحات المعاصرة التباسا وانقساما، فالعلمانية (Secularism) والتي تعني في معناها اللغوي "الزماني أو الدنيوي" في مقابل "الكنسي أو الأخروي" تغيرت دلالتها مثل سائر مصطلحات الفكر، حين اقتحمت سياقنا الثقافي والحضاري وهو ما أدى إلى كل هذا اللغط والهرج وتحديدا منذ كتيب الأفغاني رسالة الرد على الدهريين بداية القرن الماضي وبالضبط سنة 1902 حين نقله من الفارسيه الى العربيه الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية».

فعلى عكس ما يبدو من بساطة تعريف العلمانية، التبس المفهوم خصوصا عند ربطها بالاستعمار ومحاربة الدين واعمال العقل بدل منه والدعوة للإلحاد. بينما تاريخ سك المصطلح الذي بدأ في عام 1851 بانكلترا، وكان تعريفًا خاصًا أُطلق على عملية نقل سلطات الكنيسة إلى سلطات سياسية مدنية وقد عرفها أول مبتدع للمصطلح"جورج هوليوك " بكونها إمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدّي لقضية الإيمان سواءً بالقبول أو الرفض. يعني أته قد مر كل عصر التنوير الأوروبي ابتداء من غاليليو الذي دشن ثورة في تعامل الفكر الانساني اتجاه الطبيعة ولم يتم استخدامها، وانتظرنا انتهاء المرحلة الطويلة للثورة العلمية منذ القرن 16 وإلى غاية القرن 19 لتستخدم المفردة كموقف ايديولوجي بالأساس من قبل المفكرين الأحرار في بريطانيا للتمييز عن الالحاد.

من المؤكد تاريخيا انها في البدأ كانت محاولة للتميز عن الالحاد من خلال الموقف الربوبي الذي يؤمن بأن هناك دين طبيعي لكل البشر المشترك فيه القيم الانسانية الجامعة وفي مركزه وحدانية الإله الذي يمثل وحدة العقل البشري...و هو ما آمن به التنوير الفرنسي " فولتير " ومن هنا يمكن الجزم أن استخدام العلمانية حينها كانت للتميز عن الالحاد والدعوة إلى تحييد الدولة عن قضايا الدين واحلال العقل مكانه، هذا هو الموقف الاولي للعلمانية في بداياتها.

لكن المشكلة لاحقا نشأت في أمرين:

الأمر الأول هو أن العلوم الاجتماعية في القرن 20 من منطلق هذا الموقف الايديولوجي طورت سرديات كبرى من نوع الفكر العقلاني المادي وغيره وهي تقرأ التاريخ كأنه عملية علمنة متواصلة، وجرى تطوير موقف أخلاقي سياسي من الدولة وكيف يجب أن تدار بالدين أو بالعقل إلى نظرية علمية تفهم التاريخ الحديث كعملية تمايز بين مجالات الديني والدنيوي وهي نظرية العلمنة واشتهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي،و تطور هذا الموقف أي الموقف الايديولوجي من موقف تحييد الدين عن الدولة إلى إقصاء الدين من الحيز العام وهما أمران مختلفان وزاد الأمر ارتباكا في سياقنا الثقافي أن الذين ناصبوا العداء للعلمانية يمنحوا نفسهم فسحة للاطلاع على ظروف نشأتها وتطورها والمراد منها واكتفوا بخطاب دعائي انشائي كسول استدعى مفاهيم من ثراتنا كما فعل الأفغاني حين عرفها باحالته المصطلح إلى الدهريين واعتبارها بالتالي أنها والكفر سواء.

فتاريخيا اللغط حول الموضوع انفجر مع إلغاء البرلمان التركي سنة 1924 الخلافة بعد أن فصل بينها وبين الحكم سنة 1922 بفتوى دينية من قبل شيخ الإسلام ولم يعتبر الأمر، أي العلمنة تطور طبيعي كان جاريا منذ تبني السلطان سليمان القانوني مجموعة من القوانين الوضعية وليس ارتداد وخروج عن الشريعة والحكم الشرعي، وتعقدت الأمور لما يبدو للعديد كما لو أن الذي وقع هو جزء من عملية هيمنة استعمارية تستدعي رد فعل مناهض وعنيف غيرة عن الدين.

السؤال هنا كيف يمكن تفسير العديد من الشواهد التي نستطيع أن نسوقها والتي تبرهن أن السلطة بعد وفاة النبي، في الإسلام وفي تاريخه كله، كانت سلطة زمنيّة لا دينية وإن كانت موجّهة نسبيا من قبل السيادة الدينية،

فالتمييز واضح في كتب التراث بين النبوة والملك، وكذلك التمييز بين الخليفة والسلطان، بل أن كل تاريخ الدولة الإسلامية قام على ازدواجية الخليفة والسلطان؛ فالخليفة يحكم باسم الله ويعتبر خليفة للرسول، والسلطان يسير شئون الدولة، والتي لا يتدخل فيها الخليفة كما كان يحدث في الأمصار البعيدة عن عاصمة الخلافة.

بل أذهب إلى أكثر من ذلك فأقول إنه بعد سقوط الدولة الأموية وبداية ظهور الدولة العباسية، والاستعانة بالترك والديلم في القرن الثاني والثالث للهجرة أصبح السلطان هو الذي يتحكم في الخليفة، وليس الخليفة هو الذي يتحكم بالسلطان، أي أن السياسة هي التي تتحكم في الدين، وليس الدين هو الذي يتحكم في السياسة.

فالإسلام على امتداد تاريخه عرف ازدواجية الدنيا والآخرة، وازدواجية الدولة والدين، والنبوة والملك، والخلافة والسلطان، فليست العلمنة من حيث أنها تميز بين المستويين الديني والدنيوي بالجديد الطارئ على الإسلام، إنما هي جزء مؤسس له منذ حادثة السقيفة؛ "فكما نعلم أن السيوف شهرت في اجتماع السقيفة، وكادت تقع مقتلة بين كبار صحابة الرسول، وتلتها مقتلة أخرى عندما أجبر علي بن أبي طالب على مبايعة أبي بكر بالقوة، وضربت بنته فاطمة، ثم قتل ابنه الحسين في مذبحة كربلاء الشهيرة ولم يحدث قط أن اعتدي على سلالة الرسول كما حدث في تلك الفترة وذلك باسم السياسة والمنازعة حول السلطة، إذن لا نستطيع أن نقول مرة أخرى: إن العلمانية كتمييز بين الديني والدنيوي لم يعرفها الإسلام، إننا يجب أن نقرأ تاريخنا بأعين جديدة حديثة، حتى نكتشف هذه الأبعاد التي أصبحت اليوم محجوبة عن الأنظار.

ولعل اشتغال بال عمر بن الخطاب الخليفة الثاني بأمر الخلافة والملك وسؤاله الشهير للصحابة حين سأل سلمان الفارسي الصحابي المعروف: أملك أنا أم خليفة؟ الدليل على أن الجيل الأول من المسلمين لم يكن في مخيلتهم رؤيا واضحة عن طبيعة وماهية الدولة الاسلامية التي كانوا في طور تأسيسها. وانتظرنا حتى قدم لنا ابن خلدون تعريفه الشهير في مقدمته مميزا بين الخلافة والملك حيث قال «لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضروري للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر، اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق، مجحفة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم، لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته» .

الشواهد المأخوذة من تاريخنا تبرهن أن عملية علمنة طبيعية كانت قائمة وتتطور داخل نسقنا الديني والثقافي منذ إقامة دولة الخلافة وتعثرها حاليا هو جراء رد فعل من يعتبرها دخيلة وارتبطت بالغرب الاستعماري. وأن قراءة جديدة سواء للنصوص الدينية الإسلامية أو للأحداث التاريخية الكبرى قد تؤسس لعلمانية أصيلة.■

الشواهد المأخوذة من تاريخنا تبرهن أن عملية علمنة طبيعية كانت قائمة وتتطور داخل نسقنا الديني والثقافي منذ إقامة دولة الخلافة وتعثرها حاليا هو جراء رد فعل من يعتبرها دخيلة وارتبطت بالغرب الاستعماري. وأن قراءة جديدة سواء للنصوص الدينية الإسلامية أو للأحداث التاريخية الكبرى قد تؤسس لعلمانية أصيلة.

المحكمة الجنائية وجرائم إسرائيل

حسن أولحاج

لا أحد يخفى عليه، أو ينكر أن الشعب الفلسطيني المقاوم البطل، يخوض معركة تحرر وطني لم يشهد لها التاريخ مثيلا، من حيث ظروفها وملابساتها وطبيعة العدو ، فهم أي الفلسطينيين يواجهون احتلال من أعتى أشكال الاستعمار، مدججين باعتى الأسلحة فتكا ، ومدعوما من أعتى القوى في العالم ، وأنه لا يعترف بالاتفاقيات الدولية ولا حقوق الإنسان ، بحيث لا يفرق بين مقاوم وشيخ ولا طفلا قاصرا ، ويتذكر الجميع تنقيل الأطفال القاصرين والتخلص منهم (اطفال فلسطين الداخل 48) عبر تنقيلهم إلى دول أخرى "ترنسفير 192 طفل فلسطيني أو حتى قتلهم بدم بارد

الحاخام كتشئيل وعوفوديا يوسف قال "اقتلوا الأطفال حتى تتخلص "إسرائيل "من إرهابيين مستقبليين قد يقومون بعمليات "إرهابية " ضدنا " انتهى كلام الحاخام

لقد قتلوا الطفل محمد أبو خضير 16 سنة في حضن والده في سنة 2014 كذلك اغتيال الأطفال المراهقين محمد أبو ظاهر 16 سنة والطفل نديم نوارة 17 سنة ووثقت منظمات حقوق الإنسان قتل 17 طفلا إلى جانب سجن 250 طفل قاصر تم سجنهم لحدود الآن في ظروف غير إنسانية وهذا ما جعل بالمسؤولين الفلسطينيين والمنظمات الإنسانية التي تعنى بحقوق الإنسان تسجيل دعوات إلى محكمة الجنائية الدولية فماهي هذه المحكمة ؟ وماهي صلاحياتها ؟ وماهي ردود فعل دولة الاحتلال وحلفائها الموضوعين من هذه المحكمة ؟

للتعريف أولا ، تأسست المحكمة الجنائية الدولية سنة 2002 كأول هيئة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء ، وتعمل على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي مالم تبدي المحاكم الوطنية رغبتها أو غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا فهي بذلك تمثل المآل الأخير ، فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها ، كما تقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد 1 يوليو -تموز 2002 تاريخ إنشاؤها عندما دخل قانون روما حيز التطبيق وهذه مشكلة عويضة لأن جرائم الكيان ماقبل نشأتها لا يدخل ضمن اختصاصها

وهي منظمة دولية تسعى إلى وضع حد للثقافة العالمية الممثلة في الإفلات من العقاب، فهذه المحكمة هي أول هيئة قضائية دولية تحاكم مجرمي الحرب ومرتكبي الفضائع بحق الإنسانية وجرائم الإبادة، بلغ عدد الموقعين على قانون إنشاء المحكمة الجنائية 121 دولة حتى يوليو 2012

المدعي العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا فتحت تحقيق كامل حول وقوع جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكن الولايات المتحدة الأمريكية في شخص وزير خارجيتها مايك بومبيو عارض ذلك حيث قال "نعارض هذا التحقيق الظالم وغير المنصف " انتهى كلام الوزير

يذكر أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ترفض الانضمام إلى هذه الهيئة ، المدعي العامة أطلقت تحقيقا حول اتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب حرب غزة عام 2014 والاتهام للقادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين بالاسم والصفة الدين ارتكبوا جرئم ضد الفلسطينيين والعرب بما فيها مدابح وتكسير عظام والتفنن في القتل والاعاقات الدائمة إثناء التحقيق من طرف جهاز الشاباك كما القتل العمد ضد الفلسطينيين وهدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها "قتل 9 أفراد من عائلة السوابكة "وجرائم يندى لها الجبين بحيث سيواجه هؤلاء القادة في حالة خروجهم من إسرائيل الاعتقال في أكثر من مئة دولة في العالم ، وقد نبه خبير القانون الدولي البروفيسور أنيس القاسم إلى خطورة أن تذهب المساعي الأمريكية والإسرائيلية المضادة بالتنسيق مع فرنسا وبريطانيا إلى اللجوء إلى استصدار قرار في مجلس الأمن لوقف التحقيق ، حيث يمكن لمجلس الأمن أن يطلب من الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية وقف المتابعة أو إجراء المحاكمة

كلها قوانين إمبريالية تصبو إلى حماية العدو من المساءلة ■

مرفأ بيروت..
أنفجار مرفأ ام أنفجار الطائفية

بقلم : رائد صالح النينوة

من يقرأ الاوضاع اللبنانية سيصل الى نتيجة مفادها، تمدد الطائفية والمذهبية في الأوساط السياسية والأجتماعية، وتغلغلها في المجتمع اللبناني، وأصبحت تتغذى وتتضخم من خلال الأستقطابات العصبوية، لتكون المحرك الأساسي للصراعات السياسية والاجتماعية، وتتلقفها الماكينة الطائفية – السياسية لتمدها بالوقود لتزداد حدة هذه الصراعات.

وأقرب مثال على ذلك الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت 15 سنة من عام 1975 الى 1990م، وانتهت بأتفاق الطائف، وبقدر ماكانت تلك الحرب نتيجة للصراع الطائفي، كانت ايضاً سبباً لواقع طائفي – سياسي جديد وتشكيل خارطة جديدة مع بروز قوى وشخوص جدد انتجتها الحرب لتصبح مهم وقوي في المعادلة الطائفية – السياسية، وابرز القوى (حركة امل وحزب الله والقوات اللبنانية..) وابرز الاشخاص (نبيه بري وحسن نصرالله وسمير جعجع ورفيق الحريري..).

وبروز تلك القوى ذات الأنتماءات والمشاريع الضيقة وامتدادها، قابله تراجع من القوى الوطنية التي تحمل مشاريع المدنية والديمقراطية والوطنية، ورغم النضال الطويل والمحاولات التي قام بها التيار الوطني لبناء الدولة المدنية بعيداً عن حسابات الطوائف والمذاهب والمحاصصة الا انه يصطدم بالكيانات العصبوية الضيقة اللبنانية ومن وراءها من القوى الاقليمية والدولية التي تدعمها من اجل تحقيق مشاريعها ومصالحها وتحويل لبنان الى ساحة مواجهة وحرب وتصفية حسابات، وقد تجلى ذلك من خلال محاصرة وتصفية جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، التي أسسها جورج حاوي ومحسن ابراهيم (الحزب الشيوعي اللبناني، حركة العمل)، لمواجهة أجتياح العدو الاسرائيلي للبنان ووصوله الى بيروت، ليجد مقاومة شرسه ودحره عن لبنان، وبعدها تعرضت جبهة المقاومة الوطنية الى حصار وحرب سياسية من الداخل اللبناني للحد من تأثيرها وأبعادها عن الساحة السياسية وتصفيتها، وتكالبت عليها كل تلك القوي الضيقة، وكان رأس الحربه (حركة امل وحزب الله)، للحفاظ على المشروع الطائفي والمذهبي ونظام المحاصصة.

هذه المحاصصة الطائفية المذهبية تم تكريسها في عهد الأنتداب الفرنسي على لبنان من خلال ماأطلق عليه ((الميثاق الوطني)) وكان الاجدر تسميتة ((الميثاق الطائفي)) ومن خلال ذلك الميثاق حصل زعماء الطوائف على (أتفاق) يمكنهم دخول الساحة السياسية وأدارة البلد، بحجة تمثيل تلك الطائفة او ذلك المذهب، وبعد خروج الاستعمار الفرنسي ونيل لبنان استقلاله أستمر العمل بذلك الميثاق أحتقان سيوسو – سياسي وبذور صراعات بدأت ملامحها منذ خمسينيات القرن العشرين، لتنفجر الاوضاع في 1975 وبداية حرب أهلية انتهت في 1990م مع أتفاق الطائف، هذا الاتفاق لم يكن حلاً جذرياً للمسألة اللبنانية، بل جاء كتأكيد على المحاصصة، وكل ماقام به هو ترضيات لقوى وشخوص، وأعلان انتصار أطراف وهزيمة أطراف آخرى.

وبروز شخصيات في المشهد السياسي انتجتها الحرب الطائفية، مثل سمير جعجع، أيلي حبيقة، ميشيل عون، نبيه بري، حسن نصر الله.. وغيرهم،، وظهور رفيق الحريري نتيجة اتفاق الطائف برعاية سعودية، وغياب وتغييب شخصيات كان لها باع في الساحة اللبنانية اما عن طريق الاغتيال اثناء الحرب وبعدها او الاقصاء والتهميش، مثل كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فرنجية، الحسيني، سلام، الحص.. وغيرهم، مع الآخذ بعين الأعتبار ان هناك من كان حاضراً في المشهد اللعبة السياسية – الطائفية مثل وليد جنبلاط ورسلان، واقصاء شخصيات وطنية مثل الشهيد جورج حاوي، الذي عرض عليه المشاركة في احدى الحكومات كممثل للطائفة المسيحية الارثوذكسية، ولكنه رفض وقال بما معناه، ((انا لبناني وأمثل كل لبناني وليس طائفة بعينها)).

وبناءاً على ماسبق فأن الازمات السياسية والاقتصادية والفساد المستشري نتيجة طبيعية لهذه المحاصصة، واصبح للفساد والفاسدين سلاح يحميهم بأسم الطائفة والمذهب، ليكون أنفجار مرفأ بيروت اعلان لأنفجار نظام الطائفية، واعتقد انه لن يكون الآخير بل ستتبعه انفجارات وحرائق ستعصف بلبنان أن لم يسارع العقلاء الى حل جذري فأن حرب أهلية تلوح في الآفق.

وامام الشعب اللبناني امام مفترقات طرق وخيارات عدة..

– بناء دولة مدنية ديمقراطية، دولة القانون والعدالة والمواطنة المتساوية، وتكافؤ الفرص بعيداً عن المحاصصة والحسابات الطائفية والمذهبية.

– الأستمرار في الوضع القائم وحالة اللاسلم واللاحرب، ومزيداً من الأحتقانات والفراغ السياسي بين فترة وآخرى، وتردي الأوضاع.

أنفجار الاوضاع وحرب أهلية جديدة لن يستطيع أحد السيطرة عليها وحصرها، وقد تستمر فترة طويله من الزمن، وتذهب بلبنان إلى التشظي والتفتت. ■

نقلا عن موقع الحزب الشيوعي السوداني

الدخول الجامعي الجديد بين الجائحة والقرارات الإنفرادية، أي تصدي ممكن من طرف الحركة الطلابية؟

أنس ادوييب

عند الحديث عن واقع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بالمغرب بصفة خاصة، وجب من الضرورة التحدث عن توالي الأزمات التي تتخبط فيها الجامعة المغربية، إثر توالي المخططات التي تفرضها الإمبرياليات الغربية عبر أدواتها ومنظماتها (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المخطط الإستعجالي، المخطط الرباعي، وقانون الإطار 51.17 المؤطر للرؤية الإستراتيجية 2030-2015...) التي تسعى في جوهرها إلى إقبار التعليم عبر خوصصته، مؤطرة للمضامين بشعارات رنانة لا وجود لها على أرض الواقع، وإنما هي حبر على ورق، إلا أن المسار الإصلاحي لقطاع التعليم الذي نهجته الدولة لم يغطي نسبة الطلبة الجدد الحاصلين على البكالوريا حيث نسجل ارتفاع نسبة الاكتظاظ كأكبر مشكل يعاني منه الطلبة،حيث لا يتوفرون على مقاعد للتحصيل العلمي، ناهيك عن جملة من المشاكل الأخرى مثل مشكل الأحياء الجامعية، والتغطية الصحية وغياب تعميم المنحة رغم هزالتها وتردي خدمات التغذية، وكذلك إقرار شروط الانتقاء في بعض الشعب، مع الإقصاء الممنهج لأصحاب شهادة البكالوريا ما دون 2018 ....الخ

كل هذه المقدمة تعكس واقع التعليم العالي بالمغرب وهي السمة البارزة التي يتميز به كل دخول جامعي، بهدف التسريع في خوصصته بشكل عام، وتشجيع التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي بمنحه إمتيازات كثيرة،و كذلك التشجيع على ولوج التكوين المهني من أجل خلق يد عاملة تقنية كثيرة ورخيصة، مجمل هذه الخيارات الطبقية للدولة في قطاع التعليم، هو لغاية أسمى وهي ضرب الجامعة العمومية لأدوارها الريادية في خلق الكوادر والمثقفين الحاملين للفكر النقدي والمتشبعين بالفكر الشعبي.

أما بخصوص الوضع الجامعي الحالي فلا زالت الجامعات المغربية تحت وطئة متابعات امتحانات السنة الماضية بسبب الجائحة التي عصفت بمختلف القطاعات التي أزالت شعار المغرب الجديد وأوضحت هشاشتها وعدم قدرتها على مواكبة الأزمة، ولا يخرج هذا الموسم الحالي عن إطار المواسم الماضية، بل إستفحل الوضع وأصبح أكثر كارثية من خلال التصريحات الغريبة والمضللة التي تصدر من طرف وزير التعليم المكلف بالقطاع، البعيدة كل البعد عن الواقع الموضوعي للجامعة، التي تدل على غياب أي رؤية إستراتيجية لتدبير القطاع في ظل الظروف التي يمر بها المغرب والعالم بأسره.

في المقابل تعرف الحركة الطلابية تشتتا وضعفا في غياب المعبر عن إرادة الجماهير الطلابية وممثلها الوحيد والأوحد " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" الكفيل بتحصين المكتسبات الطلابية، وكذلك التصدي للمخططات الطبقية التي يقوم النظام القائم بتنزيلها على كاهل الطلاب، رغم هذا الوضع فلم تقف الجماهير الطلابية وفصائلها الطلابية مكتوفة الأيدي، بل ناضلت وفجرت معارك طلابية ولكنها لم تكن قوية لتحصين المكاسب، لأن فضاء الجامعة أصبح مجالا فصائليا بامتياز،و حلقة ضيقة مما أدى إلا بروز ممارسات فوضوية لا تمت بصلة للجسم الطلابي الديمقراطي الوحدوي، عبر زرع بذرة العنف والتي لم تسلم منه كل فصائل التوجه الديمقراطي.

إن الموسم الجامعي الحالي، ليس كباقي المواسم الجامعية، فإنه يتميز بانتصار للحركة الطلابية وفصائلها المناضلة في استرجاع المقر المركزي للنقابة، مما يستدعي توحيد وتنظيم ممارستها داخل الجامعة المغربية، وكذلك انخراطها في معارك الجماهير الشعبية بقوة، عبر الدعاية ضد قانون الإطار51.17 ومختلف المخططات الطبقية التي تضرب في مجانية التعليم من أجل التهيئة لمعركة وطنية طلابية لإنقاذ أبناء الجماهير المسحوقة من نير الباطرونا وأصحاب رؤوس الأموال، الذين لا هم لهم سوى الربح.

إن حجم المهام المنوطة بالحركة الطلابية، ليس بالأمر السهل ولا المستحيل إنما يحتاج لرغبة سياسية قوية في التغيير الحقيقي عبر تغليب مصلحة الجماهير الطلابية على المصالح الفردية، وأهم مدخل لتجاوز المشكلات التي تتخبط فيها الحركة الطلابية، هو حوار وطني طلابي مؤسس على برنامج واضح الأهداف، تعطى فيه الأولية لمعارك الملفات المطلبية المحلية، من أجل توحيدها في الزمان من أجل معركة وطنية وحدوية، وكذلك النضال من أجل إطلاق كافة المعتقلين السياسيين للحركة الطلابية، وكذلك محاربة العنف الرجعي، وفضح مرتكبيه والتشهير بهم.

إن حجم المهام المنوطة بالحركة الطلابية، ليس بالأمر السهل ولا المستحيل إنما يحتاج لرغبة سياسية قوية في التغيير الحقيقي عبر تغليب مصلحة الجماهير الطلابية على المصالح الفردية، وأهم مدخل لتجاوز المشكلات التي تتخبط فيها الحركة الطلابية، هو حوار وطني طلابي مؤسس على برنامج واضح الأهداف، تعطى فيه الأولية لمعارك الملفات المطلبية المحلية، من أجل توحيدها في الزمان من أجل معركة وطنية وحدوية، وكذلك النضال من أجل إطلاق كافة المعتقلين السياسيين للحركة الطلابية، وكذلك محاربة العنف الرجعي، وفضح مرتكبيه والتشهير بهم.

كل هذه الأمور تسهل عملية إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر عقد مؤتمره الاستثنائي، لنقل الجامعة المغربية للموقع السليم، مناصرة ومدافعة عن عموم الطبقات الشعبية وعموم الكداح في حلبة الصراع ضد النظام القائم وكتلته السائدة حتى لا يستمر نزيف الاضطهاد والعبودية.■

الحالة الوبائية بالمغرب _ الجزء 3_

عزيزة الرامي

لا يزال العالم يواجه واحدة من أقوى وأخطر الأزمات الصحية عالميا حيث يجتاح الفيروس التاجي كل بقاع العالم مخلفا ورائه ما يناهز 32،068،225 إصابة بينما وصل عدد الوفيات ل 979،862 حالة وفاة عالميا، في المقابل حققت مجموعة من الدول نتائج واعدة فيما يخص تطوير اللقاح ضد فيروس كوفيد 19 ، بينما أعلنت المنظمة العالمية للصحة عن انضمام 64 دولة غنية إلى آلية " كوفاكس" قصد ضمان وصول لقاح ضد كوفيد 19 بعد أن يصبح متاحا للبلدان الفقيرة ، وتحدد المنظمة أن عدد الدول المعنية يصل لأكثر من 90 دولة وتضيف أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية لا تزالان ترفضان الانضمام لهذه الآلية.

إجراءات تمديد حالة الطوارئ

بعد تجاوز المغرب عتبة مئة ألف إصابة ووصوله لأرقام قياسية وغير مسبوقة منذ ظهور أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 ، قررت الدولة المغربية تمديد حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء البلاد حتى العاشر من أكتوبر المقبل.

كما قررت الدولة المغربية إجراءات جديدة للحد من تفشي فيروس كورونا، بينها قيود على التنقل، فيما سمحت لرجال الأعمال الأجانب بدخول البلاد. وشمل الإغلاق عدة أقاليم ومدن من ضمنها خنيفرة والرشيدية والنواصر والدار البيضاء والقنيطرة وتطوان. وقد حددت أوقات لإغلاق المحال التجارية والمقاهي والحمامات والقاعات الرياضية والأسواق والحدائق وحظر التجوال ليلا ببعض المناطق والتنقل.

أما فيما يخص قطاع التعليم الذي تميز بدخول مدرسي وجامعي استثنائي فقد قررت وزارة التربية الوطنية تحميل مسؤولية اختيار نوع التعليم بين الحضوري وعن بعد لأسر التلاميذ والتلميذات حيث بلغت نسبة الأسر التي اختارت التعليم الحضوري 80 في المئة حسب تصريح الجهات الرسمية كما شددت على ضرورة الالتزام بالبروتوكول الوقائي والصحي بشكل صارم بكل المؤسسات التعليمية.

عدد الإصابات وتوزيعها حسب الجهات عقب الدخول المدرسي

سنعمل على استعراض تطور عدد الإصابات والوفيات والمتعافون في الفترة الممتدة بين 25غشت 2020 و24 شتنبر 2020 من خلال الجدولين التاليين:

التاريخ	24 شتنبر2020	25 غشت 2020	المعدل الارتفاع خلال هذه الفترة
الإصابات	54528	110099	55571
المتعافون	38293	90186	51893
الوفيات	955	1956	1001

جدول 1 : تطور الحالة الوبائية بعد تخفيف الحجر الصحي

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا للمعطيات بالجدولين 1 و2، نلاحظ أنه خلال الفترة المدروسة والممتدة ما بين 25 غشت 2020 و24 شتنبر 2020 ارتفاع قياسي وغير مسبوق ومتزايد للإصابات بفيروس كوفيد 19 " 55571" مع استمرار ارتفاع معدل الإصابات مقارنة مع معدل التعافي " 51893" كما نسجل أيضا ارتفاع معدل الإماتة بالمغرب بحيث بلغ 1،8 % بعد أن كان في الحالة العادية يبلغ 0،8% ومن المرجح أن يرتفع خلال شهري أكتوبر ونونبر إلى 3 أو 3،5% حسب تصريح المختصين الطبيين بالمغرب.

يرجع تفسير هذا الارتفاع القياسي بالمغرب في نظرنا لعدة عوامل من بينها البؤر المهنية بالوحدات المهنية الصناعية والفلاحية بعدة مناطق أبرزها الدار البيضاء والقنيطرة وانتقالها من المصانع والمعامل للأحياء السكنية والشعبية، ومرور العطلة الصيفية وما تعرفه من حركية وعيد الأضحى، وينضاف اليوم سبب أخر يميز شهر شتنبر وهو" الدخول المدرسي والجامعي" الذي تميز بتدبير انفرادي عشوائي للدولة مستغلة جائحة كورونا وتملصها من مسؤوليتها ويتجلى هذا في تحميلها مسؤولية اختيار نوع التعليم للتلاميذ/ات للأسر مما أدى لاختيار 80 في المائة منهم للتعليم الحضوري بالتناوب لأبنائهم وبناتهم الشيء الذي جعل الدولة بقرارها تخاطر بحياة وصحة بأبناء وبنات المغاربة والأطر التربوية والإدارية خصوصا مع الواقع المتردي والكارثي الذي تعرفه البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية وضعف الإمكانيات المالية والبشرية الكفيلة بالتقيد بالإجراءات الاحترازية، مما أدى لتسجيل عدة إصابات ووفيات بالوسط المدرسي وبداية ظهور بؤر مدرسية بعدة مؤسسات تعليمية حسب تصريح سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الذي أقر بإصابة 413 تلميذ/ة و807 أستاذ/ة و129 إطار بهيئة الإدارة التربوية و79 من الأطر الأخرى ، وإغلاق 118 مؤسسة تعليمية بعدة مناطق على إثر ظهور حالات إصابة بفيروس كوفيد 19.

أما فيما يخص توزيع نسبة الإصابات حسب الجهات بتاريخ 25 شتنبر2020 فتحتل جهة الدار البيضاء سطات الصدارة (33.8%)، تليها جهة مراكش اسفي (13.6%) ثم طنجة تطوان الحسيمة (11.03%) وفي المركز الرابع جهة الرباط القنيطرة سلا (10.77 %) وبالمركز الخامس جهة فاس مكناس (10.11%) بينما تحتل المركز الأخير جهة كلميم واد نون (0.55 %).

وبالنسبة لتطور عدد الحالات التي تتلقى العلاج بالمستشفيات فتم تسجيل 15280 حالة قيد العلاج بتاريخ 25 غشت 2020 في المقابل وصل العدد ل 17957 حالة قيد العلاج بتاريخ 24 شتنبر 2020 فيما بلغ أعلى عدد للحالات قيد العلاج منذ بداية أول حالة إصابة بفيروس كورونا (2 مارس 2020) لما يناهز 19181 حالة وذلك بتاريخ 20 شتنبر2020 و19013 حالة بتاريخ 19 شتنبر 2020 .

التاريخ	الإصابات		المتعافون		المتعافون	
	العدد	التاريخ	العدد	التاريخ	العدد	التاريخ
18.09.2020	2760	21.09.2020	3426	1.09.2020	43	
11.09.2020	2430	11.09.2020	2344	28.08.2020	41	
23.09.2020	2397	23.09.2020	2361	19.09.2020	40	
24.09.2020	2356	19.09.2020	2318	24.09.2020	38	

جدول 2 : ترتيب تطور الحالة الوبائية بعد التخفيف من الحجر الصحي.

تحيين بروتوكول العلاجي لمصابي كوفيد 19

أعلنت وزارة الصحة بأنها قامت بتحيين بروتوكول التكفل بحالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، بهدف تقليص آجال العلاج والتكفل من خلال الشروع في تقديم العلاج في أسرع وقت ممكن، مسجلة أن البروتوكول المحين يتضمن على الخصوص تحيين تحديد تعريف حالات الإصابة بـ «سارس كوف-2 و«كوفيد 19» وبروتوكول التكفل.

ويتم إخضاع حالات الإصابة الصامتة (التي لا تظهر عليها الأعراض) لمرحلة أولى من العلاج لمدة سبعة أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تصل إلى 14 يوماً، أما الحالات التي تحمل الأعراض، فتخضع للعلاج لمرحلة أولى لمدة عشرة أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تبلغ 14 يوماً. ويمكن تمديد مدة العلاج لخمسة أيام، قبل التفكير في المرحلة الثانية من العلاج.

توقعات الحالة الوبائية بالمغرب

أعلن الدكتور الصيدلي عزيز غالي ورئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان على أن المغرب دخل للمرحلة الثالثة من الحالة الوبائية مشيرا على أنه لحدود الان لا تزال هناك إصابات صامتة (حالات لا تظهر أعراض) نظرا لعامل المناخ الصيفي بعكس شهري أكتوبر ونونبر الذي يحتمل أن يسجل ارتفاعا مهولا لعدد الإصابات الذي قد يسجل أزيد من 4000 حالة يوميا ومعدل الإماتة الذي قد يصل 100 وفاة يوميا .

اتفاق وزارة الصحة بخصوص لقاح ضد فيروس كوفيد 19

أعلنت وزارة الصحة على أنها وقعتنهاأ مذكرة تفاهم لشراء لقاحات ضد فيروس كورونا المستجد تنتجها شركة "إر-فارم" الروسية بترخيص من مجموعة "أسترازينيكا". البريطانية السويدية يسمح لشركة "إر-فارم" الروسية بإنتاج اللقاحات التي تم تصميمها بالتعاون مع جامعة أوكسفورد. وتجدر الإشارة لأن اللقاح الذي أنتجته شركة "أسترازينيكا" قد أظهر أعراضا جانبية على أحد المتطوعين للتجارب السريرية وتتمثل في إصابته بالتهاب حاد للنخاع الشوكي، الشيء الذي قد يؤخر تاريخ تلقي اللقاح لسنة 2021 بدل التاريخ المعلن عنه سابقا.■

تتمة حوار ضيف العدد

<<<

(احصاء وزارة الداخلية بالمغرب مثلا تحدث عن 5.5 مليون اسرة مغربية في الحاجة الى المساعدة) خطير وخطير جدا، إذ أن وجود أكثر من ثلثي السكان بالمغرب في وضعية الفقر والحاجة هو ناتج عن السياسة التعية لبلادنا للغرب الامبريالي الذي أبقى على تحكمه وهيمنته على كل مفاصل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولعل استمرار خضوع المغرب لاملاءات صندوق النقد الدولي وعدد من البنوك الدولية، وحجم المدونية كلها أمور تؤكد فقداننا للسيادة وتؤكد اننا بالفعل وبدون مغالاة منا في التحليل نعيش استعمار جديدا تحدث عنه الشهيد المهدي بنبركة بعد 1956 ولازلنا نعيشه حتى يومنا هذا.

والرأي العام يتابع كيف عجز النظام الصحي العالمي وفي الدول الأكثر تقدما عن ضمان الحق في العلاج والاستشفاء، اذن نحن امام معضلة كبيرة توضح أن الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الشغل وحقوق اخرى اصبحت بفعل النظام العالمي الحالي مهددة وضحاياها الأولين هم الفئات الضعيفة والهشة، ونحن نشهد كيف تتسابق الشركات الكبرى التي تملك مختبرات لصناعة اللقاحات من أجل ليس القضاء على الفيروس بالوصول للقاح فعال للتصدي له، بل من أجل الفوز بجني اكبر الارباح على حساب الصحة العامة للانسان.،

واعتقد أن التاريخ الحديث للمغرب لم يعرف اية تجربة ديمقراطية متكاملة أي حقيقية باستثناء ماعرفته نهاية الخمسينات من القرن الماضي من مقدمات اولية لبناء الدولة الوطنية واساسا مع حكومة عبد الله ابراهيم، إلا أن التحالف المتين بين المخزن والاستعمارين الفرنسي والاسباني (غير المباشر والمباشر) قد اجهضوا هذا المسار وحالا فعليا دون تمكين الشعب المغربي من حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء الدولة الديمقراطية التي تعود فيها السيادة للشعب أولا وأخيرا.،

3 بالنظر الى طبيعة النظام السياسي في المغرب،هل تستقيم قيم الديمقراطية بين المؤسسات الرسمية والنظام الحاكم في اطار الدستور المنوح؟

على امتداد عقود من الزمن وحتى الأن ساد المغرب نظام حكم فردي مطلق يحتكر السلطة والمال ولا يخضع لاية مساءلة او حساب،وهذا يناقض الديمقراطية كما هي متعارف عليها عالميا، الديمقراطية طبعا التي تصون وتحفظ كرامة الإنسان وتمتعه بكافة حقوقه وغلى راسها الحق في العيش الكريم

وطبعا فإن دستور 2011 وإن كان قد أفرد جزءه الثاني للحريات والحقوق الأساسية، فإن باقي فصوله ابقت على جوهر الحكم بالمغرب وهو هيمنة السلطة الملكية على جميع السلط،والواقع يوضح أن "التبزيرة" التي تم إعداد دستور 2011 بها لم تنزع عنه الطابع المنوح، وبالتالي فأنه يستحيل قيام نظام ديموقراطي أو مايصطلح عليه دولة الحق والقانون بهذا الدستور أو بمثله، مما يستدعي الرجوع للنضال من أجل تحقيق مطلب المجلس التأسيسي الذي كان احد المطالب الرئيسية للحركة االديمقراطية المغربية، وهو فقط خطوة في معركة النضال من أجل مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان.،

4 تفاقمت الأوضاع العامة مع جائحة كوفيد19-فكانت الفرصة سانحة للنظام السياسي للمزيد من التضييق على المعارضة السياسية المناهضة للمخزن.ألا يكشف ذلك في نظركم عن تعمق تبعية نظام المخزن وغياب الارادة السياسية في التغيير؟

إن الوضع الحالي مع الكوفيد 19 زاد من تعميق هذه الوضعية من خلال المزيد من الاجهاز على الحقوق والحريات، باستغلال هذه الظرفية ومحاولة تشديد القبضة سواء على المعارضين أو المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين أو المدونين ورواد مواقع التواصل الإجتماعي أو عموم الحركات الاحتجاجية بالمدن والبوادي وقد نبهت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الدول التي تستغل الجائحة للاعتداء على حقوق الإنسان إلا أننا نلاحظ أن الدولة متمادية في ضربها وإجهازها على عدد من الحقوق والحريات وهو مايتوضح من خلال :

- محاولتها تمرير عدد من القوانين الماسة بحقوق الإنسان القانون 20/20 والقانون المنظم للحق في الإضراب على سبيل المثال لا الحصر

- الاعتقالات والمتابعات التي مست عشرات الالاف من الاشخاص في استغلال مبالغ فيه للجائحة

- التسريح لمئات الألاف من العمال والمستخدمين دون تمتيعهم بحقوقهم التي يكفلها لهم القانون

- توقيف واعتقال صحفيين ونشطاء ومدونين دون احترام للمساطر القانونية المتعلقة بالتوقيف والاعتقال والمتابعة.،

- الصعوبات والعراقيل التي تواجه المواطنين والمواطنات وابناءهم في التمتع بالحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الشغل

- التضييق المستمر على الحركة الحقوقية والحيلولة دون لعب ادوارها في الحماية والتوعية بهذا الوباء الخطير،وهو ماتوضح في محاولات منع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر في المساهمة الفعلية / المادية في مكافحة الوباء.

وبالفعل فإن ماتعرضنا له يوضح ضيق أفق النظام السياسي الحالي وعدم استفادته من دروس التاريخ الحديث منها والقديم.

5 بالنظر الى احتدام الصراع الاجتماعي وافتقاد الحاكمين الى أي حلول لتجاوز الوضع المأزوم،ما المهام المطروحة في هذه الفترات الدقيقة،سواء على القوى المناهضة للمخزن بشكل عام، أو على القوى اليسارية الديمقراطية بشكل خاص؟

أولا لابد من التأكيد أنه وعلى ضوء المستجدات التي يعرفها المغرب والعالم فإن حركة النضال الديموقراطي الشعبي ستواجه المزيد من الصعوبات في تصديها للانظمة المستبدة والفاسدة ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وهو مايطرح عليها مهام جسيمة وعلى رأسها:

1 -إعادة القراءة العلمية للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أكثر من 30 سنة وتداعياتها على الأوضاع بالمغرب، وهو ما سيمكن القوى الطامحة في التغيير لاعادة صياغة نظرية التغيير على المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي، انطلاقا من التحليل الملموس للواقع الملموس،بالوقوف عند مكامن قوتنا لتطويرها وتجويدها ومكامن ضعفنا وتراجعنا لنقدها ومراجعتها بما يخدم قضايا الشعب المغربي في التحرر والديمقراطية والاشتراكية

2 - اعادة صياغة برامج نضالية تتلاءم مع الظرفية التي يجتازها المغرب والعالم عموما

3 - الوحدة ضرورية ليغدو النضال السياسي والنقابي والحقوقي والثقافي منتجا ويستطيع الحد من سطوة الدولة المستمرة في كل المجالات

4 - ضرورة صياغة برنامج للنضال الديمقراطي يضع من اولوياته تصفية الجو السياسي بالبلاد ورفع حالات الاحتقان التي لازالت تعيشها مدن الحسيمة وجرادة وغيرها من خلال اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين، وتوقيف المتابعات الجارية في حق الصحفيين والمدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي والمدافعات والمدافعين عن حقوق الأنسان،ووقف التدهور المعيشي لعموم الشعب المغربي،ووقف كل أشكال التضييق والمنع التي تتعرض لها الحركة الحقوقية والديمقراطية وإطلاق الحريات ببلادنا.،

في الختام أتوجه بالتحية لجريدة النهج الديمقراطي على اتاحتها لي الفرصة للتعبير عن رايي المتواضع حول مستجدات الوضع بالبلاد.■

الثقافة والتغيير

قصيدتان مترجمتان:

ناظم حكمت - Nazim Hikmet

العملاق ذو العينين الزرقاوين

كان ثمة عملاق ذو عينين زرقاوين
يحب امرأة صغيرة البنية.
هي، كانت تحلم ببيت صغير
يحوطه بستان
تزهر فيه زهرة العسل المتلاشية.
وكان العملاق يحب مثلما يحب العمالقة،
كانت يداه الكبيرتان
لا تصلحان الا للأعمال الضخمة
ولم يكن قادرا بالتأكيد
على بناء منزل صغير الى هذا الحد
ولا ان يطلب استضافته
تحت سقف واطىء كهذا
تزهر عليه زهرة العسل المتلاشية.
وكان عملاقاً ذا عينين زرقاوين
يحب امرأة صغيرة البنية.
وضاقت المرأة القصيرة القامة،
التي كانت تحلم بحياة هادئة
ذرعاً بمرافقة العملاق
على دروبه الوعرة،
فودّعته ذات يوم
كي تعبر بين ذراعي قزم فاحش الثراء
عتبة البيت الصغير
الذي يحوطه بستان
تزهر فيه زهرة العسل المتلاشية.
وفهم العملاق ذو العينين الزرقاوين،
لكن بعد فوات الاوان،
ان البيت الصغير الذي يحوطه بستان
لم يكن ليصلح حتى كمقبرة
لحبه الكبير الكبير هذا.

وحيدتي

أنت وحيدتي في العالم
و تقولين في رسالتك الأخيرة :
" رأسي ينفجر ، قلبي يخفق
إذا شنقوك
إذا فقدتك
أموت "
ستعيشين ! إمرأتي !
و ذكراي كدخان أسود
ستتبدّد في الريح.
ستعيشين ، يا أخت قلبي ذات الشعر الأشقر
فالموتى لا يشغلون أكثر من سنة
ناس القرن العشرين .
يا زوجتي
يا نحلتي ذات القلب الذهبي
يا نحلتي ذات العينين الأكثر عذوبة من العسل
لماذا كتبت لك أنهم يطلبون موتي.
القضية لا تزال في بدايتها
لا يمكن اقتلاع رأس إنسان
كما يقتلع رأس اللفت .
لا تهتمي
ما هي إلا احتمالات إنسانية .
و لا تنسي أن زوجة السجين
ينبغي ألا تأخذها أفكار سود .

يسعدنا في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي أن تستضيف واحدا من رموز الحركة الديمقراطية المناضلة،الرفيق "عبدالاله بنعبدالسلام".معتقل سياسي سابقاً ما بين سنتي1984و1991ساهم بوعي مبكر في النضال السياسي لليسار الجديد.هو المناضل الديمقراطي الذي شق طريق النضال الحقوقي في قيادة الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعديد من المسؤوليات الأخرى.المناضل عبدالاله،معروف بالتفاني في العمل الجماعي والمبادرات النضالية الوحدوية...

نحاور ضيفنا في هذا العدد متسائلين معه حول الديمقراطية في حالة المغرب ليمتد الوصل من جديد مع قرائنا في قضية عرفت وتعرف صراعا من أجل تحقيقها،هي الديمقراطية أولا وأخيرا...

1 اعتمدت الأمم المتحدة يوم 15 شتنبر يوما دوليا للديمقراطية، هل المشهد الذي يعرفه العالم يوحي لكم بسياق تعمه الديمقراطية،وهل يحق للشعوب المعنية بحقها في تقرير المصير أن تحتفل بهذا اليوم العالمي.

أولا لابد لنا منذ البدء أن نتفق أن الديمقراطية كما هي متعارف عليها عالميا، هي التعبير الأسمى عن إرادة الشعوب في تقرير المصير، وفي الاختيار الحر لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وطبعا فاننا نقصد بالتحديد الديمقراطية بأبعادها الشاملة التي تضمن - بدون أي نوع من أنواع التمييز- كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لعموم بني البشر/ الأنسان، وانطلاقا من كل عناصر الوضع الدولي والإقليمي والمحلي فإن المشهد لايوحي فقط، بل يعبر عن نفسه بكامل الوضوح، من خلال التراجعات التي تعرفها مختلف التجارب التي تدعي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتي لم يعمل الوضع الراهن المرتبط بانتشار وباء كورونا في مختلف بقاع العالم وآثاره الكارثية على مختلف الحقوق المدنية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لبني البشر / الانسان نساء ورجالا وخصوصا منهم الفئات الهشة، سوى على كشف هشاشته وتعرية حقيقته، وهو مابدات معالمه الواضحة تظهر لمختلف الملاحظين والمتتبعين منذ عقدين من الزمن والمتمثل فيما يلي:

أولا على المستوى الدولي : المتغيرات الدولية التي شهدها العالم وتحديدا الأحداث الإرهابية للحادي عشر من شتنبر2001 ، حيث عرفت الديمقراطيات - بما فيها " العريقة "- واوضاع حقوق الإنسان تراجعات خطيرة على المستوى الدولي نشير فقط إلى بعض تمظهراتها المتمثلة في:

- إقامة معتقل غوانتانامو الرهيب من طرف قائدة العالم "الحر" أمام مرأى ومسمع العالم أجمع ومنظمة الأمم المتحدة بجميع مؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان .

- إنشاء عدد من النقاط السوداء عبر عدد من القارات بما فيها القارة الأوروبية لتصبح إما مراكز للإستقبال والتوزيع، أو مراكز للتعذيب نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية .وبالمغرب استخدم المعتقل السري بتمارة لنفس الأمر.

- عودة عدد كبير من الدول للعمل بالقوانين الإستثنائية ، والتي تضرب في الصميم عددا من الحقوق المدنية والسياسية،من مثل الحد من حرية التنقل، الإنصات للمكالمات ومراقبة المراسلات، والحسابات البنكية، والرفع من عدد من العقوبات، والعودة لعقوبة الإعدام،...إلخ

- التصاعد المضطرد للنزعات العنصرية، بل توسع العداء للأجانب ذوو الأصول العربية والإسلامية والأسيوية والامريكو لاتينية، والافريقية، وهو مايلاحظ بشكل خطير في التقدم الذي تحرز عليه عددا من الأحزاب الأوروبية العنصرية في انتخابات بلدانها، بل منها من أحرزت الأغلبية في الإنتخابات وترأست حكومات بلدانها، مما يشكل انتكاسة لما راكمته الشعوب الأوروبية على امتداد عقود من الزمن في مجال احترام حقوق الإنسان.

- استمرار أمريكا وحلفائها في حماية كيان استعماري عنصري استيطاني ألا وهو الكيان الصهيوني ضدا حتى على الشرعية الدولية،وفي تحد سافر لجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولعل فصول صفقة القرن المشؤومة وضمنها تطبيع الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني ما يؤكد استمرارها.

- استمرار الولايات المتحدة وحلفائها في مصادرة حق الشعوب في تقرير مصيرها في عدد من مناطق العالم، بعدما كان يعتقد ان هزيمتها في حرب الفيتنام وتنامي الوعي العالمي باحترام حقوق الإنسان لن يعيد البشرية لعهد الحروب والاقتتال، إلا أن الحروب العدوانية من طرف أمريكا وكيانها الصهيوني أو الأنظمة التابعة لها ولسياستها الامبريالية، أوضح غير ذلك سواء، بالحروب على العراق وأفغانستان ولبنان وغزة وليبيا والبحرين من خلال درع الخليج، واليمن من خلال تدخل التحالف السعودي، وكذلك المأساة التي يعيشها الشعب السوري الذي يوجد بين مطرقة نظام غير ديمقراطي،وجزء من المعارضة موجه بالتيليكوموند من طرف أنظمة الخليج القرسطوية وأمريكا وحلفائها لتدميرسوريا وتحييدها في الصراع ضد الكيان الصهيوني الغاصب للجولان ولفلسطين وأراضي عربية أخرى ، وطبعا فإن مصادرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، يستتبعة التحكم في مصيرها وفي المزيد من نهب ثرواتها وخيراتها . .

ثانيا على المستوى الإقليمي :

أما عن التطورات الإقليمية متوسطيا وعربيا ومغاربيا والتي بدأت بانتفاضات أو ثورات انطلقت في البداية سلميا لفك قيود الشعوب فقد تميزت ب:

- طابعها السلمي الذي استطاع رغم بعض الضحايا من إسقاط انظمة والشروع في بناء وتشييد لبنات المجتمع الديموقراطي، والذي اصطدم منذ البدء بالقوى المضادة متمثلة في المعادين لحقوق الإنسان والديموقراطية، والقوى الإستعمارية العالمية التي تريد الحفاظ على مصالحها وإدامة سيطرتها على هذه المناطق من العالم.

- الطابع المبدع في تجربتي اليونان وإسبانيا ولاحقا فرنسا والتي توضح حجم الأزمة العالمية التي ضربت أوروبا وأمريكا، وأن تعبيرات مجتمعية جديدة أفرزتها الحركات الإجتماعية بفكر جديد ينهل في مجمله من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، ويعتمد وسائط الكترونية للتواصل والفعل في المجتمع بفكر واليات متجددة.

- طابعها العنيف نتيجة لجوء الانظمة للقمع المنهجي للتظاهر السلمي وما تبع ذلك من فتح الأبواب للتدخل الأجنبي (حلف الناتو في ليبيا أولا والجماعات الاصولية لاحقا، درع الخليج في البحرين.. الجماعات الاصولية في العراق وسوريا ،.. - طاابعها الإلتفافي على مطالب الشعوب،باستجابات جد محدودة في محاولةلإفراغ ثوراتها من الطموح إلى الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية،ومجتمع حقوق الإنسان ، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب وسلطنة عمان والأردن والسعودية وغيرها.

- وضع اللااستقرار الذي تشهده تونس واجهاض التجربة في مصر التي أصبحت تعيش إجهازا كليا على الحقوق والحريات بالانقلاب العسكري الذي أجهزعلى هذه التجربة واجهضها وهي لازالت تتلمس طريقها نحو بناء المجتمع الديمقراطي.

- - الآثار المدمرة التي خلفتها التدخلات الإستعمارية للقوى الإمبريالية وماتبعه من توسع الحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والتي كان من نتائجها ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وصلت حوالي مليونين ونصف من الضحايا الجزء الأكبر منهم من المدنيين وأساسا منهم الفئات الهشة من نساء وشيوخ وأطفال وأكثرخمسة ملايين من اللاجئين.

ثالثاً على المستوى الوطني

لابد من التاكيد ان أوضاع حقوق الإنسان مغربيا لم تكن

كما تتناولها بعض الآراء بالكثير من المبالغة التي تجانب الموضوعية سواء تعلق الأمر بما اطلق عليه في السابق ب"المسلسل الديمقراطي "اوحاليا بالانتقال الديمقراطي/العدالة الانتقالية، حيث بعض مجال الحقوق المدنية والسياسية شهد المغرب فعلا بعض الاصلاحات بحكم التطورات المتسارعةفي عرفها العالم، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ولكنها ظلت اصلاحات جزئية وهشة وقابلة للتراجع في اية لحظة وحين، وتشهد على ذلك مجمل الانتفاضات الاحتجاجات القوية (16 ماي - سيدي افني ـــ العيون - الريف ـــ جرادة ..،ومجموع الاحتجاجات الاجتماعية التي تخوضها مختلف الفئات في المدن والبوادي وتشمل النساء والرجال على حد سواء..الخ)

وهي الاحتجاجات التي كان في البعض منها الفضل للحركية التي أطلقتها حركة 20 فبراير في الحد من منسوب الخوف الذي ظل يسود المغرب منذ 1956، ويمكن التأكيد بعد مرور كل هذه السنوات على انطلاق الحركة، أن جذوتها لازالت مشتعلة ؛ حتى وإن كانت قد خفتت، فمازالت الروح التي بعثتها في الحركة الإجتماعية مستمرة بمطالب تروم التخلص من الإستبداد والفساد الممثل في مؤسسة المخزن والمرتبطين به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهي المطالب الي تسعى القوى المناضلة التي ترفعها لبناء مجتمع ديمقراطي أساسه الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ولكن الميزة الرئيسية التي ظلت تطبع الوضع في المغرب برغم كل الادعاءات الرسمية وغير الرسمية الكاذبةهي :

× التراجعات الملموسة وزيادة وتيرة الانتهاكات والخروقات التي تطال ممارسة الأفراد والجماعات لحقهم في حرية الراي والتعبير، والحق في تأسيس الجمعيات،وحرية التجمع والتظاهرالسلمي.

× تواتر انتهاكات حرية الصحافة، والحريات النقابية،والدليل هو عدد الصحفيين الموجودين خلف القضبان، والملفات العجيبةالغريبةالتي باتت تطبخ لهم توضح بمالايدع أي مجال للشك ضيق صدر السلطات في هذا البلد للنقد سواء من طرف الصحفيين /ات أو رواد/رائدات مواقع التواصل الاجتماعي أو المدونين/ات أو المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان.،

كما لازالت العديد من القوانين تنتهك الحريات الفردية وتحد منها وفي مقدمتها حرية العقيدة والضمير. وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فإن الحركية المنخرطة فيها فئات مختلفة من الشعب المغربي (المعطلين حاملي الشهادات، فئات مهنية متعددة، السكان المطالبين بالسكن اللائق،النساء السلاليات المطالبات بالحق في الأرض،، او العمال والعاملات المحتجين ضد انتهاك حقوقهم الشغلية .،

وبالنسبة للحق في التنظيم، لازالت السلطات تحرم عددا كبيرا من الهيآت من حقها في التنظيم عبر الامتناع عن تسليمها وصولات الإيداع القانونية وكذلك الحرمان أو وضع العراقيل في استعمال

الفضاءات العمومية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان تبقى منبين المستهدفين الرئيسيين في هذا المجال.

واعتقد أنه برغم ذلك يحق للشعوب المعنية بحقها في تقرير المصير أن تحتفل بهذا اليوم العالمي، من خلال النضال والمزيد من النضال لان قضاياها عادلة وحتما ستنتصر على قوى الفساد والإستبداد والطغيان عبر العالم.

2 كيف تبدو لكم الحالة في المغرب؟من حيث قراراته السيادية اقتصاديا،اجتماعيا،ثقافياوسييياسيا؟

الوضعية الحالية في البلاد لايمكن التطرق لها بمعزل عن وباء الكوفيد 19 الذي ضرب العالم والمغرب طبعا ضمنه، وقد كشف وعرى المنظومات الصحية والتعليمية بشكل يوضح أكثر من أي وقت مضى الحاجة لتغيير جذري بالمغرب، ولعل ما تم الكشف عنه من حيث حجم الفقر والحاجة >>

تابع في الصفحة 14

اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورتها الرابعة عشرة

عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي دورتها الرابعة عشرة عن بعد يوم الأحد 27 شتنبر 2020، اختارت لها كشعار: **"النضال الوحدوي العمالي النقابي والشعبي، سبيلنا للتصدي للمخزن والرأسمالية المتوحشة"**. حيث تقدمت في معرض جدول أعمالها، الكتابة الوطنية بتقريرها السياسي والذي يتضمن في محوره الأول: التحليل السياسي العام في مستوياته العالمي، الافريقي، العربي والمغارب، والمستوى الوطني.

أما المحور الثاني فقد خصص لتقييم أداء وأنشطة النهج الديمقراطي بين دورتي اللجنة الوطنية الثالثة عشر والدورة الحالية. وذلك على مستوى اللجان والدوائر والقطاعات الثلاث: الشبيبة، النساء، العمال وكذا أنشطة الفروع المحلية والجهوية، ثم الحسم في البرنامج وآفاق العمل خاصة في هذه الفترة التي تسبق المؤتمر الوطني الذي من المنتظر أن يعلن فيه النهج الديمقراطي عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

وتلتزم اللجنة الوطنية بناء على ما تقدم وما تم تدارسه خلال هذا الاجتماع العام بمهام يمكن تلخيصها في ثلاث مسارات متكاملة ومترابطة:

أولا، مسار بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مما يتطلب الاستمرار في الحملات المنظمة، واغتنام فرصة هذه السنة الإضافية لاستثمار العمل.

ثانيا، مسار الاستعداد لعقد المؤتمر الوطني الخامس، الذي سيتم فيه الإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مما يتطلب من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستمرار في التهيئ الأدبي من خلال نقاش مشاريع الأطروحات وإغنائها.

ثالثا، مسار الانخراط والمساهمة في النضالات الجماهيرية ذلك أن جبهة المقاومة الشعبية مستمرة، الانخراط فيها ورفدها بالمناضلين، لذلك وجب علينا توحيد النضال أكثر وبتنظيم أفضل.

المرأة الفلسطينية تنتزع قرارا هاما من الأمم المتحدة

استقبل الرأي العام بارتياح كبير،القرار الصادر يوم الجمعة 25شتنبرالجاري،عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة،يهم قضايا المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني وفي مناطق اللجوء. ويؤكد هذا القرار في منطوقه أن:"الاحتلال الاسرائيلي لا يزال يشكل عقبة كبرى أمام النساء والفتيات الفلسطينيات فيما يتعلق بإعمال حقوقهن والنهوض بهن وتحقيق اعتمادهن على الذات واندماجهن في تنمية مجتمعهن" كما يطالب هذا القرار بوقف جميع التدابيرالمتعارضة مع القانون الدولي وكل مظاهر التمييز.

وبهذا الخبر، اعتبر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في بيان له،أن القرار بمثابة انتصار للمرأة ولأطفال فلسطين وكافة المتضررين.منددا بمحاولات النيل من القضية الفلسطينية،بل يعتبر أن"توقيع اتفاقات السلام المزعومة بين الاحتلال والدول المطبعة معه لم تؤثرفي إرادة المجتمع الدولي الذي لا زال يواصل مطالبته بضمان سلامة وحماية المدنيين والذي يؤكده حصول القرارعلى تأييد ساحق بتصويت 44 دولة من أصل 54 دولة عضو مع القرار واقتصاررفضه على ثلاث دول تقف دائمًا ضد القرارات الفلسطينية هي أمريكا وكندا واستراليا".

وتبقى القضية الفلسطينية،في واجهة الصراع بين قطب الرجعيات العربية المهرولة نحو التطبيع والاحتلال الصهيوني كجزء عضوي للأمبريالية في المنطقة وقطب الشرعية والنضال والمقاومة من أجل كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة وكافة الشعوب المناهضة للحروب اللأمبريالية والمحبة للسلام.

من وحي الأحداث

الدولة المغربية والإذعان لإرادة الرأسمال الأجنبي

التيتي الحبيب

تقوم انظمة الدول التبعية على قاعدة خدمة مصالح الرأسمال الاجنبي. انها انظمة الإذعان لإرادة هذا الرأسمال وهذه هي حالة تعامل وتصرف الدولة المغربية. كل أنظمة التبعية على الصعيد العالمي تخضع مصالحها الخاصة لهذه الإرادة. لكن الجديد هو في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة ومستجدات جائحة كوفيد 19 أصبح استجلاب الاستثمار الأجنبي يقتضي المزيد من الإذعان والمنافسة الشديدة على من سيربح استقبال الرأسمال الأجنبي المأزوم.

لهذا الغرض أقدمت الدولة المغربية على إجراءات لا تخرج عن سياسة الإذعان هذه ويمكننا سرد أهم الحالات:

- إقرار التوقيت الصيفي تلبية لطلب مباشر للإدارة المركزية لمجموعة رونو نيسان.
- مشروع قانون تجريم الإضراب - المسمى تلطيفا قانون تنظيم الإضراب- وهو المشروع الذي قررت الحكومة عرضه على البرلمان من اجل فرضه وهي تحاول تشتيت الصف النقابي من اجل تسهيل تمريره.
- قانون 51-17 الهادف للتخلي عن قطاع التعليم وفتحه للاستثمار الأجنبي
- نفس الوضع يتم الترميز له في قطاع الصحة.
- بدأت تتضح معالم المشروع التنموي البديل على الأرض وزادت الخطابات الرسمية الاخيرة وضوحا والتي تريد فتح المجال للتغلغل الرأسمالي الأجنبي تحت مبرر النجاعة والكفاءة.
- تقليص ايام العطل الرسمية بالمغرب وهذا كان مطلبا قديما للمستثمرين الأجانب وعلى ما يبدو إلغاء عيد الشباب يعتبر إشارة لا تخطئها العين.
- تحويل في الامر الواقع سلطة والي بنك المغرب الى سلطة دستورية في انتظار ان تتضمن في متنى النص الدستوري كما قامت به دول رضوخا لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إنها منافسة محمومة من طرف أنظمة التبعية للرضوخ لإرادة الرأسمال الأجنبي وقد تم التمهيد لذلك بالانصياع التام الى إرادة المؤسسات الدولية من بنك دولي وصندوق نقد دولي. ونتيجة هذا الاذعان يعتبر المغرب من بين الدول الغارقة في الديون والتبعية وفقدان السيادة الغذائية والإرادة السياسية امام الدول المانحة او المساعدة على الاستثمار وعلى رأسها فرنسا. لا زال المغرب يراوح نفس مكان التبعية للرأسمال الاجنبي فكما كان في بداية القرن العشرين تفاقمت هذه التبعية ونحن في العشرية الثانية من القرن الواحد وعشرين بينما حققت شعوب وأمم مكتسبات في طريق تحررها من الاستعمار المباشر والغير مباشر.